

Distr.: General
2 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار**

موجز

تُقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٣٧. وتستند المقررة الخاصة في هذا التقرير إلى تقاريرها السابقة لتحديد التقدم المحرز والتحديات المطروحة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وتقدم توصيات لتعزيز حقوق الإنسان لجميع سكان ميانمار.

* تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.

** تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه ما استجد من تطورات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07208(A)



* 1 9 0 7 2 0 8 *

أولاً - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المقدم بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٣٧ التطورات التي طرأت في ميانمار منذ تقديم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، تقريرها السابق إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٨ (A/HRC/37/70)، وتقديم إحاطة شفوية بالمستجدات إلى المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتقرير إلى الجمعية العامة في آب/أغسطس ٢٠١٨ (A/73/332).

٢ - وعلى الرغم من أن حكومة ميانمار أوقفت تعاونها مع المقررة الخاصة، لا تزال المقررة الخاصة تحاول التفاعل معها ومساعدتها على معالجة قضايا حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، طلبت المقررة الخاصة زيارة البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ غير أن الحكومة رفضت طلبها بذريعة أن زيارتها لا تصب في مصلحة الشعب الميانماري^(١). ومع ذلك، استمرت المقررة الخاصة في البحث عن فرص فتح حوار مع الحكومة، وأرسلت لهذا الغرض قائمة أسئلة لم تتلق رداً عليها^(٢).

٣ - وبالنظر إلى أن ميانمار رفضت زيارة المقررة الخاصة، زارت المقررة الخاصة كلا من تايلند في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير، وبنغلاديش في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتعرب بالمناسبة عن شكرها لحكومتَي البلدين على تيسير زيارتيها. ففي تايلند، اجتمعت مع ممثلي الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال قضايا حقوق الإنسان في ميانمار. واجتمعت في بنغلاديش مع مسؤولين حكوميين في دكا وكوكس بازار، وزارت مخيمات اللاجئين في كوكس بازار، حيث اجتمعت مع اللاجئين وممثلي منظمات المجتمع المدني، ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة، التي تشكل جزءاً من فريق التنسيق المشترك بين القطاعات. وزارت جزيرة بهاشان تشار حيث تعتزم الحكومة نقل اللاجئين من كوكس بازار. واجتمعت المقررة الخاصة أيضاً مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين لميانمار وبنغلاديش، وعقدت اجتماعاً بالتداول عن بعد مع فريق الأمم المتحدة القطري لميانمار، وجلسة إحاطة مع فريق الأمم المتحدة القطري لبنغلاديش.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

ألف - استخراج الموارد الطبيعية وتطوير الهياكل الأساسية

١ - قطع الأشجار والتعدين

٤ - لا تزال المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق مجاورة لمناجم الذهب والكهرمان والبشم في ولاية كاشين، ومناجم الذهب والياقوت والفحم في ولاية شان، ومناجم القصدير والفحم في منطقة تانينثاري وولاية كايين. وتسلط هذه التقارير الضوء على التأثير الخطير لاستخراج هذه الموارد الطبيعية دون ضابط في حقوق المجتمعات المحلية المجاورة، وفي استمرار نزوحها القسري وتدمير بيئتها، ما أفضى إلى فقدانها سبل كسب عيشها وزيادة شواغلها الصحية. وتزايد الانتهاكات المرتبطة بالعسكرة، مثل الاغتصاب والعمل

(١) انظر المرفق الأول أدناه.

(٢) انظر المرفق الثاني أدناه.

القسري، حول مواقع المناجم، ويترتب عليها عدم الاستقرار وفقدان الأراضي، مما يحول دون عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم. وأفادت التقارير بوجود آليات جديدة في منجم ليتباداونغ للنحاس في منطقة سغاينغ، ما يوحي بأن خطط توسيع المنجم تسير قدماً وتثير مخاوف واسعة النطاق من وقوع مزيد من الدمار البيئي، والتهجير القسري.

٥ - وأفادت التقارير مؤخراً بوقوع تجاوزات تتعلق بزيادة أنشطة قطع الأشجار في ولاية كايا. وترتبط أنشطة قطع الأشجار في جميع أنحاء البلد بتدمير سبل كسب العيش بسبب التدهور الشديد للغابات، وزيادة العسكرة من أجل تأمين مواقع قطع الأشجار. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء تقارير أفادت بأن مركز السلام والمصالحة الوطنية قرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ تأييد اتفاق تجاري يتعلق بشحنة وزنها ٥ ٠٠٠ طن من الخشب الصلب من مناطق تسيطر عليها جبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية، وهي قوات حرس الحدود المؤيدة للثاماداو (القوات المسلحة الميانمارية)^(٣). وتتساءل المقررة الخاصة عما إذا كان لمركز السلام والمصالحة الوطنية ولاية تأييد مثل هذه القرارات. ويُعتبر تنظيم تجارة واستخراج الموارد الطبيعية من المناطق التي يسيطر عليها العسكر، سواء كان ذلك ضمن اتفاق لوقف إطلاق النار أو في مناطق متنازع عليها بشدة، تحدياً كبيراً للغاية، وهو في الكثير من الأحيان مصدر مزيد من النزاع، مما يفاقم بدوره التأثير في حقوق الإنسان. وينبغي للحكومة أن تستمر في إنفاذ القيود المفروضة على قطاعات الخشب واليشم والأحجار الكريمة؛ ويجب عليها معالجة إدارة الموارد الطبيعية وتقاسم منافعها بطريقة مجدية في عملية السلام.

٦ - ويقدر عدد "المنقبين" عن الأحجار الكريمة غير الرسميين بـ ٤٠٠ ٠٠٠ منقب في شمال ميانمار وحدها، ينشط أغلبهم في مناجم اليشم حيث ينتشر عمل الأطفال والبغاء، والاتجار بالمخدرات والإدمان عليها، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجريمة. ويجرس مناجم اليشم مسلحون، بمن فيهم قوات الثاماداو وميليشيات مؤيدة لها، وجيش استقلال كاشين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ذكرت التقارير أن جنود قوات الثاماداو قتلوا ثلاثة منقبين عن اليشم. وبالإضافة إلى ذلك، تنشأ عن الممارسات الخطيرة لشركات التعدين ظروف خطيرة تترتب عليها انخيارات أرضية مميته. وبناء على ذلك، تدعو المقررة الخاصة إلى سن قوانين أقوى تنظم تعديناً مسؤولاً ومستداماً. ويقتضي إنفاذ ذلك إنهاء عسكرة مناطق التعدين. وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومة اتخاذ جميع التدابير المناسبة للإعمال التدريجي للحق في ظروف عمل عادلة ومواتية للجميع، وفقاً لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ - الشفافية والمساءلة والمصالح التجارية العسكرية

٧ - لا شك أن استخراج الموارد الطبيعية يُدر إيرادات كبيرة، لكن مبالغ كبيرة منها لا تصل إلى شعب وحكومة ميانمار. فعوض أن تدعم هذه الأرباح التنمية المستدامة وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يتدفق معظمها إلى حساب قوات الثاماداو، والمنظمات العرقية المسلحة، والميليشيات، والنخب السياسية، والمصالح الخاصة الوطنية والدولية. ويتيح الاتحاد الميانماري للشركات الاقتصادية القابضة المحدودة والشركة الاقتصادية الميانمارية، وهما تكتلان تديرهما المؤسسة العسكرية، تمويلاً خارج الميزانية للثاماداو، وهما ينشطان في قطاع استخراج الموارد

(٣) انظر المرفق الثالث، خريطة تبين مدى عسكرة ولاية كايا واستخراج الموارد الطبيعية فيها.

الطبيعية. ومنذ عام ٢٠١١ والشركتان تستفيدان من استثمارات دولية كبيرة عن طريق مشاريعهما المشتركة. أما إيرادات الدولة من عائدات الشركتين فهي منخفضة مقارنة بالأرباح المقدرة للشركتين، وهي أرباح يُجهل مصيرها. ولا يجوز بيع أسهم اتحاد الشركات الاقتصادية القابضة للمدنيين، ومن المحتمل أن يكون المستفيدون الرئيسيون مسؤولون عسكريون رفيعو المستوى.

٨ - ودور المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة في قطاع استخراج الموارد الطبيعية دورٌ ملتبس أيضاً لأن الكثير من رؤسائها مسؤولون عسكريون حاليون وسابقون^(٤). ويترتب على هذا الوضع تضارب كبير في المصالح لأن العسكريين يشرفون على تنظيم هذا القطاع ويجمعون الإيرادات ويوزعونها، ويمنحون الشركات الخاصة الرخص اللازمة، ويديرون مشاريع تجارية مشتركة. وتنظم هذه المؤسسات فيما بينها ثلثي كامل إيرادات الدولة أو تسهم فيها ولكنها لا تخضع للضوابط والموازن المناسبة. ويُزعم أن احتكار شركة ميانمار للأخشاب جعلها تضطلع بدور محوري في المساعدة على اختلاس أرباح كبيرة من بيع خشب الساج بتخفيض تصنيفه منهجياً وبيعه غير المشروع في الأسواق الدولية، وهو ما أفضى إلى إهلاك غابات البلد^(٥). ويحق للمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة الاحتفاظ بأرباح كبيرة تدرجها في خانة "الحسابات الأخرى" خارج ميزانية الدولة، وتنفقها بطرق غير معلنة. وبالنظر إلى أن هذه الحسابات لا تتسم بالشفافية ولا تخضع للمساءلة، فإن المقررة الخاصة تحت الحكومة على تصحيح هذا الوضع.

٩ - وتشكل الأرباح التي يُجهل مصيرها وفقدان إيرادات استخراج الموارد الطبيعية والمصالح التجارية للكيانات المملوكة للمؤسسة العسكرية والتابعة لها مصدر قلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان في ميانمار. فهذه الهياكل الاقتصادية تُمكن من الحفاظ على سلطة ونفوذ مؤسسة تعوق الديمقراطية وترتكب جرائم فظيعة دون عقاب. ويجب أن تتصدى السياسات الرامية إلى النهوض بالديمقراطية والمساءلة في ميانمار للتحديات الخطيرة الكامنة في إدارة هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، وافقت الحكومة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اتخاذ خطوات من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الواردة في العهد بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة. ومن شأن إدارة مالية فعالة تضمن وصول عائدات استخراج الموارد الطبيعية إلى حكومة الاتحاد والحكومات الإقليمية وحكومات الولايات أن تنهض بشكل كبير بقدرتها على الأعمال التدريجي لهذه الحقوق. ومن شأن ضمان شفافية استخدام الإيرادات أيضاً أن يساعد الحكومة كثيراً على الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب العهد والاستجابة بفعالية لاحتياجات الشعب الميانماري.

١٠ - وتثني المقررة الخاصة على مواصلة الحكومة التزامها بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وعلى نحو ما ذكرت المقررة الخاصة سابقاً، فمن شأن هذه الأداة القيمة أن تدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في حال التفاعل معها بطريقة مجدية. وسيطلب هذا الأمر إنشاء إطار تشريعي وسياساتي قوي على الصعيد المحلي لضمان

(٤) هذه الشركات هي: شركة ميانمار للنفط والغاز، وشركة ميانمار للؤلؤ، وشركة ميانمار للأحجار الكريمة، وشركة التعدين الأولى، وشركة التعدين الثانية، وشركة ميانمار للأخشاب.

(٥) انظر: Environmental Investigation Agency "State of corruption: the top-level conspiracy behind the global trade in Myanmar's stolen teak" (February 2019).

الامتثال للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ؛ وينبغي أن يشمل هذا الإطار متطلبات الكشف عن الملكية النفعية لشركات الاستخراج للوفاء بمتطلبات مبادرة الشفافية لعام ٢٠٢٠.

١١ - وتعترف المقررة الخاصة بالمحاولات الرامية إلى معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية الجسيمة لاستخراج اليشم والأحجار الكريمة بموجب قانون الأحجار الكريمة المياثري لعام ٢٠١٩. غير أن القانون لا يساعد بما يكفي على النهوض بإطار إدارة هذه الشركات أو منع الشركات التي لها سجل بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والإضرار بالبيئة من الحصول على رخص جديدة، ولا يتصدى للمسائل الأساسية المبينة أعلاه بشكل كاف. وتوصي المقررة الخاصة بشدة مرة أخرى بأن تعتمد الحكومة سياسة الأحجار الكريمة الشاملة أساساً لمزيد من الإصلاح التشريعي.

٣ - تطوير الهياكل الأساسية

١٢ - تعترف المقررة الخاصة بحاجة الحكومة إلى مواصلة تطوير قدرات توليد الطاقة والنقل والاتصالات والهياكل الأساسية الصناعية بغرض تحسين سبل كسب العيش، وتحقيق تنمية اقتصادية على نطاق واسع. وسيكون للاستثمار الأجنبي دور في هذه العملية. ومع ذلك، لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء تأثير العديد من مشاريع الطاقة الكهرمائية الواسعة النطاق في حقوق الشعب والمجتمعات المحلية، والآثار المترتبة على النزاع وعملية السلام.

١٣ - ولا يزال السكان القرويون في ولاية شان يعترضون على بناء السدود الكهرمائية مثل سد ييوا الأعلى على نهر نامتو، وسد كينغ تاونغ الأعلى على نهر نام تينغ حيث ستغرق مياه هذين السدين قراهم ومزارعهم. وتكررت الاشتباكات بين مجلس الإصلاح لولاية شان وحزب ولاية شان التقدمي وقوات التاماداو حول مواقع سد نهر نامتو في أواخر عام ٢٠١٨، ما أفضى إلى تشريد السكان القرويين. ويقع سد كينغ تاونغ الأعلى في منطقة شهدت حملة وحشية لقوات التاماداو أفضت إلى تشريد آلاف الأشخاص في التسعينات؛ ولا تزال قوات عسكرية ترابط في هذه المنطقة. وفي حال استمرار هذا المشروع، لن يتمكن آلاف السكان من العودة إلى ديارهم. وارتبط تطوير سد هاتجي على نهر سالوين في ولاية كايين، الذي لا يزال في مرحلة الاستكشاف، مراراً بالاشتباكات بين قوات التاماداو وقوات حرس الحدود المؤيدة لها وبين جيش كارين الخيري الديمقراطي، وجيش التحرير الوطني لكارين، كان آخرها بين قوات التاماداو وجيش التحرير الوطني لكارين في آب/أغسطس ٢٠١٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، فتحت قوات حرس الحدود النار على نحو ٢٠٠٠ قروي كانوا يحتجون بالقرب من موقع السد، حسب ما أفادت به تقارير.

١٤ - وفي ٧ شباط/فبراير، تظاهر آلاف الأشخاص في ولاية كاشين احتجاجاً على مشروع مييتسون المقترح للطاقة الكهرمائية الذي سيترتب عليه، في حال استمراره، تشريد واسع النطاق، وفقدان سبل كسب العيش، وتدمير التراث الثقافي، وتدهور البيئة. ويعارض قادة المجتمعات المحلية في كاشين خطط المشروع التي جرى الاتفاق عليها دون مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في ولايتهم^(٦). ويتعين على الحكومة أن تمتثل لواجب التحلي بالشفافية وتشارك في التقييمات المشروعة والمشاورة الجديدة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة قبل اتخاذ أي قرار بشأن المضي قدماً في هذه المشاريع وكيف يكون ذلك.

(٦) انظر المرفق الرابع، خارطة مشاريع الطاقة الكهرمائية في ميانمار وتقييم احتمال اندلاع نزاع.

٤ - الاستثمارات وممارسات الأعمال المسؤولة وحقوق الإنسان

١٥ - لكي يستفيد السكان من المشاريع الرئيسية في ميانمار مع تجنب الأضرار الجسيمة في مجال حقوق الإنسان وتفاقم النزاع، لا بد من الاتفاق بشأن أطر سياسية وتشريعية ملموسة ومتكاملة وشاملة لتناول المسائل الأساسية. فبعد تصديق الحكومة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي لها أن تُجزم عن التوقيع على معاهدات للتجارة والاستثمار حيثما تبين لها وجود تعارض بين التزاماتها بموجب العهد: عندما تفضي الإجراءات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ اتفاق استثمار مثلاً إلى التهجير القسري وعدم ملائمة إعادة التوطين.

١٦ - وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على الإشارة صراحة إلى التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وما تتوقع أن تتحلى به الشركات من سلوك فيما يتعلق بحقوق الإنسان في ضمن أحكام اتفاقات الاستثمار التي تبرمها في المستقبل. وينبغي لها أيضاً التأكد من أن آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة تأخذ مسألة حقوق الإنسان في اعتبارها. وتكرر المقررة الخاصة دعوتها السابقة إلى الحكومة والشركات الخاصة التزام المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانصاف". وينبغي لبلدان موطن الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر وتنشط في ميانمار ضمان امتثال نشاطها لهذه المبادئ التوجيهية. ومن الأهمية بمكان أن تراعي المؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية، والدول والمستثمرون من القطاع الخاص الامتثال لهذه المعايير على جميع المستويات قبل تنفيذ مشاريعها.

باء - حقوق ملكية الأراضي

١٧ - أعربت المقررة الخاصة مراراً عن قلقها إزاء التعديلات التي أُدخلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر لعام ٢٠١٢. ولا تزال تشعر بالقلق كذلك إزاء التعديلات التي أُدخلت على قانون الأراضي الزراعية لعام ٢٠١٢ وقانون حيازة الأراضي المقترح.

١٨ - ويقضي قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر بأن يتخلى ملايين المزارعين وسكان المجتمعات المحلية الريفية عن مطالباتهم الحالية بأراضيهم، ويُقدموا طلبات للحصول على رخص لاستغلالها لمدة ٣٠ سنة بحلول ١١ آذار/مارس. وفي حال لم يُمنحوا هذه الرخص، أو اختاروا عدم تقديم طلب بشأنها، أو لم يفقهوا كيف يُقدم الطلب واستمروا في استغلال الأراضي، فسيعرضون أنفسهم لتهمة التعدي على ممتلكات الغير، ويمكن أن يواجهوا عقوبة بالسجن مدتها سنتين أو يُفرض عليهم دفع غرامة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ كيات أو كليهما. ويحاول القانون نفسه الاعتراف بالحيازة العرفية للأراضي، لكن اللجنة المركزية هي التي تفصل في هذه المسألة خارج أي إطار تشريعي يحدد ماهية الأراضي العرفية. ويوجد احتمال كبير في أن يُمنح المستثمرون رخص استغلال مساحات شاسعة تُعتبر من الأراضي الشاغرة أو البور أو البكر لكنها ملك لأشخاص مشردين داخلياً أو لاجئين.

١٩ - وتوجد أغلب الأراضي التي صُنفت في ضمن الأراضي الشاغرة أو البور أو البكر في الولايات العرقية^(٧). وبتعزيز سيطرة الحكومة على الأراضي في هذه الولايات، يكون هذا القانون مخالفاً لاتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي يقضي بأن تنسق الحكومة مسألة إدارة الأراضي مع الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق. وبالإضافة إلى ذلك، يتعارض هذا القانون مع السياسة الوطنية لاستغلال الأراضي التي ترمي إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة لحيازة الأراضي وحمايتها.

٢٠ - فمنع أفراد الشعب من الوصول إلى أراض تمكنهم من كسب عيشهم والحفاظ على ثقافتهم، واحتمال فقدانهم أراضيهم هذه، قد يجعل القانون في تعارض مع التزامات البلد بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل ذلك واجب احترام وحماية الحق في مستوى معيشي لائق، وفي العمل والمشاركة في الحياة الثقافية والسعي بحرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسكن اللائق، ومنع الإخلاء القسري. وتحت المقرة الخاصة بالحكومة على وقف تنفيذ القانون المعدل فوراً، وتؤكد مجدداً دعمها وضع قانون وطني شامل للأراضي يُصاغ وفقاً للسياسة الوطنية لاستغلال الأراضي والالتزامات الدولية لميانمار. وتجيب علماً بالمنتدى الوطني لاستغلال الأراضي، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فيما يتعلق بإعداد هذا القانون، وتحت المجلس الوطني لاستغلال الأراضي على التزام الشفافية في عملية الصياغة، وفتح المزيد من الحوارات الشاملة للجميع، والمضي قدماً على أساس هذه المشاورات.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢١ - ترحب المقررة الخاصة مرة أخرى بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعترف بخطة ميانمار للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التزمت الحكومة باتخاذ خطوات فورية نحو الأعمال التدريجي للحق في السكن اللائق، وسبل العيش، والغذاء، والصحة والتعليم دون تمييز، وذلك إلى أقصى حد تتيحه مواردها. وبالنظر إلى أن تقديرات الحكومة قد أشارت إلى أن حوالي ٢٣ في المائة من سكان الأرياف في ميانمار يعيشون الفقر، فمن المهم جداً إخضاع إيرادات استخراج الموارد الطبيعية للوائح الحكومية، بحيث يتسنى استخدامها في ظل رقابة برلمانية بغية تحسين الوضع.

٢٢ - ويميز العهد أعمال الحقوق الواردة فيه تدريجياً، لكنه يتضمن التزامات يتعين على الحكومة تطبيقها فوراً. وفي إطار الالتزامات الأساسية الدنيا، لا يجب حرمان عدد كبير من السكان من الغذاء الأساسي أو الرعاية الصحية أو المأوى؛ ثم إن هذه خدمات تتقوض بقطع المساعدات الإنسانية عنهم. والحكومة ملزمة بعدم اتخاذ أي تدابير تراجعية عمداً. فالقوانين، مثل قانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر، تقوض الفرص القائمة لكسب العيش والسكن والاستفادة من الثقافة، وفي ذلك انتهاك لهذا الالتزام. وأخيراً، يصبح الالتزام بعدم التمييز نافذاً عند التصديق على العهد. ومع ذلك، تعاني الأقليات العرقية على نحو غير متناسب من التشرد

(٧) انظر المرفق الخامس حيث تظهر خارطة توزيع الأراضي الشاغرة، والأراضي البور، والأراضي البكر.

وفقدان سبل كسب العيش، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بسبب النزاعات، في وقت لا تعترف الحكومة بالخدمات التي تتيحها المنظمات العرقية المسلحة، مثل رخص استخدام الأراضي التي يتيحها اتحاد كارين الوطني، والمدارس التي يدعمها حزب ولاية مون الجديد. ويجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد للوفاء بهذا الالتزام.

٢٣ - وتفيد التقارير بعدم تمكن العائدين من الحصول على اعتمادات لدرجات التعليم التي نالوها في مخيمات اللاجئين على طول الحدود بين تايلند وميانمار. ويؤثر عدم الاعتماد هذا في قدرتهم على مواصلة تعليمهم والبحث عن فرص عمل. وفي العديد من المناطق المتأثرة بالنزاعات، توفر المنظمات العرقية المسلحة وغيرها التعليم بدعم من المجتمع المحلي. ومن أجل الحصول على التمويل والمدرسين الحكوميين، يتعين على المدارس قبول المناهج الدراسية الوطنية، وهي مناهج تثير قلق المقررة الخاصة لأنها تستثني لغات الأقليات العرقية.

٢٤ - وترحب المقررة الخاصة بالخطة التي شرعت وزارة الصحة والرياضة في تنفيذها استجابة لجميع توصيات منظمة الصحة العالمية، وبتقليص ميانمار عدد حالات الإصابة بالمalaria في جميع أنحاء البلد. غير أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية في السجون، وتلقيها تقارير عن فقدان أحد السجناء ساقه بعد أن مُنع من دخول المستشفى إثر حادث. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء الحالة الصحية لإحدى الناشطات من أجل السلام في كاشين، نانغ بو، الموجودة رهن الاحتجاز، حسب ما أفادت به تقارير، إلى جانب ٥٠٠ شخص في زنزانة لا تسع لغير نصف هذا العدد، وهي في حالة صحية سيئة للغاية. وتدعو المقررة الخاصة إلى الإفراج عنها فوراً أو منحها إمكانية الحصول فوراً على الرعاية الصحية الطارئة، وتحسين فرص حصولها على الرعاية الصحية، والنهوض بالظروف في داخل جميع السجون.

دال - النزاع المسلح وأعمال العنف وعملية السلام

٢٥ - لا تزال ميانمار تواجه النزاعات المسلحة وأعمال العنف، ما يؤثر في البالغين والأطفال على السواء. وقد وثقت الأمم المتحدة ١٦٦ انتهاكاً خطيراً ضد الأطفال، بما في ذلك قتلهم وتشويههم واغتصابهم وتعنيفهم جنسياً وتجنيدهم واستخدامهم في شمال راخين، ومعظمها أحداث وقعت بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ (انظر S/2018/956). وأدرج الأمين العام قوات التاماداو وقوات حرس الحدود المؤيدة لها في تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ المقدم إلى مجلس الأمن نتيجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من قتل وتشويه وعنف جنسي خطير. وتلاحظ المقررة الخاصة التقدم المحرز بشأن خطط التصدي لهذه الانتهاكات ومنعها. غير أن قوات التاماداو وسبع منظمات عرقية مسلحة لا تزال مدرجة في قائمة الجماعات التي تجند وتستخدم الأطفال على الرغم من أن قوات التاماداو أفرجت عن ٧٥ طفلاً في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد أُبلغت المقررة الخاصة بأن عدة منظمات عرقية مسلحة مدرجة في القائمة تود أن يُشطب اسمها؛ وتدعو المقررة الخاصة كيانات الأمم المتحدة المعنية إلى مساعدة هذه المنظمات، سواء وقَّعت على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أم لا.

٢٦ - ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء التقدم المحرز في عملية السلام. وتلاحظ أن اتحاد كارين الوطني ومجلس الإصلاح لولاية شان، الموقعين على اتفاق وقف إطلاق النار على

الصعيد الوطني، أعلننا في أواخر عام ٢٠١٨ على نحو منفصل أنهما سيعلقان مشاركتهم في مفاوضات السلام الرسمية. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر جيش أراكان، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، والجيش الوطني لتحرير تأنغ بيان ترحيب للإعلان عن الاستعداد لوقف العمل العسكري بغية تحقيق السلام بالوسائل السياسية. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن القائد العام للتناماداو وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أربعة أشهر في خمس قيادات إقليمية في شمال وشرق البلد تمهيداً للمشاركة في مفاوضات السلام. ولئن يجدر الترحيب بهذا الإعلان أيضاً، فإن كونه إعلاناً محدوداً زمنياً وجغرافياً أمر يثير القلق. وتحث المقررة الخاصة مرة أخرى على فتح حوارٍ مجديٍّ ومفتوحٍ وشاملٍ بين جميع الجهات صاحبة المصلحة لدفع البلد نحو سلام حقيقي ودائم.

١ - الحالة في شمال ميانمار

٢٧ - في أواخر عام ٢٠١٨، أشارت تقارير إلى وقوع اشتباكات بين قوات التناماداو وجيش استقلال كاشين حيث نُهبت قوات التناماداو إحدى القرى، وسقطت قذائف على مخيم تشيوي للمشردين داخلياً في كاشين. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، أشارت التقارير إلى مقتل ثلاثة أشخاص إصابة ثلاثة آخرين بجراح جراء انفجار ألغام أرضية في كاشين.

٢٨ - واندلعت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ نزاعات مسلحة في ولاية شان بين منظمات عرقية مسلحة وقوات التناماداو أسفرت عن نزوح نحو ٦ ٠٠٠ شخص عن ديارهم حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير، سُرد نحو ٣ ٧٠٠ شخص بصفة مؤقتة، وأسفرت الاشتباكات بين مجلس الإصلاح لولاية شان والحزب التقدمي لولاية شان في بلدة كياوكمي عن نزوح ١ ١٠٠ شخص في شباط/فبراير. وقد عاد معظم هؤلاء إلى ديارهم، لكن كان لا يزال ما يقرب من ١ ٩٠٠ شخص مشردين حتى أواخر شباط/فبراير. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن العديد من هؤلاء الأشخاص سُردوا مرات عديدة، وعانوا صدمات نفسية متكررة في وقت تعطلت سبل تعليمهم وكسب عيشهم، ويواجه المسنون وذوو الإعاقة منهم صعوبات جمة.

٢ - الحالة في جنوب شرق ميانمار

٢٩ - يساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء استمرار الاشتباكات بين قوات التناماداو وجيش التحرير الوطني لكارين منذ استئنافها في آذار/مارس ٢٠١٨. فقد وقعت عدة اشتباكات في مقاطعة جبابون بولاية كايين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ولقي جندي من قوات التناماداو حتفه حسب المزاعم. ويُعتقد أن الاشتباكات في هذه المقاطعة لها علاقة ببناء قوات التناماداو طريقاً بين اثنين من مخيماتها العسكرية.

٣٠ - ومنذ نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أفادت التقارير بأن قوات التناماداو شيدت ثلاث قواعد جديدة في ولاية كايا على الرغم من أن هذه المنطقة جزء من المناطق التي شملها اتفاق وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد، وبالرغم أيضاً من توقيع الحزب التقدمي الوطني الكاريني اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع قوات التناماداو في عام ٢٠١٢. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء الآثار المترتبة عن مواقع البناء الجديدة، وتدعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار.

٣ - الحالة في غرب ميانمار

٣١ - في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شن جيش أراكان عدداً من الهجمات على قوات الأمن في وسط وشمال ولاية راخين، وبالييتوا في ولاية شين. وبعد الهجوم على أربعة مراكز للشرطة في بلدة بوثيرداونغ بولاية راخين في ٤ كانون الثاني/يناير، أسفر عن مقتل ١٣ شرطياً وإصابة ٩ آخرين بجراح حسب ما أفادت به تقارير، أصدر مكتب الرئيس تعليمات للجيش بشن عمليات ضد جيش أراكان، استناداً إلى التقارير.

٣٢ - وقد أسفرت هذه الأعمال القتالية حسب التقارير عن وفاة عدد من المدنيين، بمن فيهم أطفال، إضافةً إلى وقوع وفيات من جراء انفجار ألغام أرضية. ووقعت اشتباكات بالقرب من قرى، وأفيد عن تعرض قرى للقصف. وأفضى هذا النزاع إلى تشريد أكثر من ٥٥٠٠ شخص في ولايتي راخين وشين. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أبلغت حكومة ولاية راخين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، باستثناء برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بقرارها تعليق جميع أنشطة هذه المنظمات في خمس بلدات في راخين تضررت من النزاع (بوناغيون، وكياوكتاو، وراثيرداونغ، وبوتيداونغ، وماونغداو). وتشعر المقررة الخاصة بالقلق بالغ إزاء انتهاك البلد التزامه بضمان وصول المساعدات الإنسانية بموجب التزامه الإنساني الدولي؛ إذ سيُحرم الناس من المساعدات المنقذة للحياة، في حين تتقلص الإمكانية المحدودة أصلاً لوصول المراقبين المستقلين من أجل تقييم الحالة. وفي أوائل شباط/فبراير، تحدثت التقارير عن فرار ١٦٠ شخص من باليتوا إلى بنغلاديش.

٣٣ - وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء تدهور الحالة في ولايتي راخين وشين، لا سيما التقارير التي تشير إلى أن الحكومة وقوات التامداو تستهدفان أشخاصاً يشتبه في أنهم من مؤيدي جيش أراكان، وهو جيش أعلن أحد المتحدثين باسم الحكومة أنه تنظيم إرهابي. واستقال ٣٠ من مديري شؤون القرى خوفاً من محاكمتهم زوراً بدعوى ارتباطهم بجيش أراكان بعد إلقاء القبض على شخصين في كانون الثاني/يناير، واستقالة ٨٩ آخرين في أواخر شباط/فبراير في مراك - يو عندما اعتُقل ٤ آخرون. وأفادت التقارير أيضاً بأن حكومة الولاية أمرت العسكريين بتفتيش المنازل بحثاً عن المتعاونين مع جيش أراكان؛ وقد أُلقي القبض على ٢٦ شخصاً ليلاً في أوائل شباط/فبراير. ووجه العسكريون اتهامات إلى ١٣ منهم بموجب قانون الجمعيات غير القانونية، وهو قانون ملتبس سبق أن دعت المقررة الخاصة مراراً إلى مراجعته، وأطلق سراح ١٣ شخصاً منهم.

٣٤ - وعلى الرغم من أن الحكومة قبلت توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، وادعت أنها نفذت الغالبية العظمى منها، فلا يزال نطاق تنفيذها غير واضح. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لعدم وجود إرادة سياسية لتنفيذ معظم التوصيات بطريقة نزيهة ومجدية. وهذا الأمر واضح بشكل خاص فيما يتعلق بنظام الجنسية. فالتقارير تشير إلى استمرار الحملة الرامية إلى فرض بطاقات التحقق الوطنية على الروهينغا دون هوادة. وادعت الحكومة، حسب ما أفادت به تقارير، أنها شطبت خانتي الدين والعرق من هذه البطاقات، وأن لحاملها حرية التنقل، لكن المقررة الخاصة ترى، استناداً إلى فهمها الأمور، أنه يجب على هؤلاء الأشخاص حتى الآن طلب إذن مغادرة قراهم وفقاً للقواعد والأنظمة القائمة التي تُقيّد تنقلاتهم.

٣٥ - وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء التفاصيل التي لا تزال تظهر عن أعمال العنف المروعة التي وقعت في شمال راخين بعد ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ووفقاً للمعلومات الواردة، نُشرت

قوات من الفرقة ٩٩ للمشاة المزودة بمعدات خفيفة في قرية أليثانكيو في ماونغداو في الأيام التي سبقت ٢٥ آب/أغسطس. وقتلت هذه القوات في ٢٥ آب/أغسطس ما لا يقل عن ٥٠ رجلاً وامرأة وطفلاً^(٨). وفي اليوم التالي، تمركز القناصة على سطح برج لشركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الميانمارية، وبرج لشركة تيلينور للاتصالات، وبدأوا في إطلاق النار على القرويين في أثناء فرارهم. وأفادت التقارير بأن هذه القوات رمت بمجث الضحايا في آبار وتحت برج تيلينور. وأحرقت القرية بعد ذلك في ٢٩ آب/أغسطس، ولم ينج من ذلك سوى أجزاء القرية الواقعة في راخين. واستخدام القناصة المزعوم للبرجين يسلط الضوء على الأهمية القصوى للعناية الواجبة الشاملة والمستمرة التي ينبغي أن يوليها المستثمرون والشركات لحقوق الإنسان. وتلاحظ المقررة الخاصة تنظيم معرض راخين للاستثمار في شباط/فبراير ٢٠١٩. وتحذر المستثمرين من المخاطر العديدة التي تتعرض لها حقوق الإنسان بسبب النزاع، والتشريد والمزاعم بارتكاب جرائم دولية في ولاية راخين، وتدعو إلى إجراء تقييمات صارمة لتأثير هذه المخاطر على حقوق الإنسان والتقييد بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

هاء - اللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً

٣٦ - يمنع استمرار الوجود العسكري، والألغام الأرضية، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن العقاري في جنوب شرق ميانمار عودة المشردين داخلياً واللاجئين المقيمين في المخيمات الحدودية. وقد اجتمعت المقررة الخاصة خلال زيارتها تايلند بمنظمات تقدم المساعدة لحوالي ١٢١ ٠٠٠ لاجئ يقيمون في هذا البلد منذ عقود. وقد عاد نحو ٦٠٠ منهم إلى ميانمار في شباط/فبراير ٢٠١٩، وهم المجموعة الثانية العائدة منذ عام ٢٠١٦، غير أن مفوض الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أشار إلى أن الظروف في ميانمار لا تشجع اللاجئين على العودة طوعاً إلى ديارهم. وتكرر المقررة الخاصة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين ما دامت الحاجة تدعو إلى ذلك. واجتمعت المقررة أيضاً بمجموعة من المهاجرين المسلمين في تايلند، لم يُمنح معظمهم قط أي وثائق ميانمارية تثبت جنسيتهم. وقد أوضح هؤلاء الأشخاص أن حكومة تايلند تشترط عليهم تقديم شهادة الجنسية الميانمارية قبل منحهم بطاقة الهوية التايلندية التي تؤهلهم للحصول على تصريح العمل. وأبلغوها أيضاً بأنه كلما حاولوا الحصول على هذه الشهادة، يُطلب إليهم ملء واستيفاء وثائق تُثقل كاهلهم، بما في ذلك تقديم وثائق تعود إلى أجدادهم. ولأنهم غير قادرين على الوفاء بهذه الشروط، فقد فشلوا في الحصول على الوثائق التايلندية، ولا يزالون يواجهون صعوبات، بما فيها المخاطر الأمنية وحال عدم الاستقرار.

٣٧ - وتشدد المقررة الخاصة على الحاجة إلى تمويل ومساعدة ١٦٢ ٠٠٠ مشرد داخلياً في جنوب شرق ميانمار. وفي أعقاب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، سُحب التمويل الدولي لمخيمات المشردين داخلياً في الأراضي التي تديرها المنظمات العرقية المسلحة. ولا يتأتى للاجئين في هذه المخيمات غير القليل من المصادر البديلة لكسب عيشهم في وقت ازدادت معدلات سوء التغذية في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، لا تعيش أغلبية المشردين داخلياً في المخيمات، بل في ربوع مجتمعات محلية ريفية، وهي من ثم خارج إطار

(٨) انظر "Kaladan Press Network, 'The killing fields of Aethankyaw' (November 2018).

التمويل الإنساني^(٩). وينبغي للجهات الدولية المانحة أن تعيد النظر في سياساتها المتعلقة بتوفير التمويل عن طريق الوكالات الحكومية فقط، وأن تدعم المنظمات المحلية التي تقدم المساعدات ذات الأهمية الحاسمة.

٣٨ - ويوجد أكثر من ١٠٦ ٠٠٠ مشرد داخلياً في ولايتي كاشين وشان، ٤٦ في المائة منهم أطفال، وأكثر من ٥٥ ٠٠٠ امرأة. ولم تتمكن الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٦ من إيصال المعونة الإنسانية إلى الأشخاص الذين يعيشون في مناطق خارج سيطرة الحكومة بالرغم من أن شركاءها المحليين لا يزالون قادرين على الوصول إلى معظم المناطق، بحيث أصبحت هذه المعونة عملية معقدة وغير منتظمة بسبب التأخيرات والإجراءات البيروقراطية. ويقطن حوالي ٢٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً في مناطق نائية ويحتاجون إلى الغذاء والمأوى والمياه والتعليم.

٣٩ - ويوجد في وسط ولاية راخين أكثر من ١٢٨ ٠٠٠ مشرد داخلياً، ٥٣ في المائة منهم أطفال، وأكثر من ٦٥ ٠٠٠ امرأة. ويُزعم بأن ظروف المخيمات التي يعيشون فيها منذ عام ٢٠١٢ ظروف مزرية؛ فهي مكتظة، وشروط الخصوصية فيها غير ملائمة، وبيئتها الصحية سيئة. وأعربت المقررة الخاصة عن بالغ قلقها إزاء تلقيها تقارير عن أشخاص من هذه المخيمات ركبوا قوارب وحاولوا مغادرة راخين في أواخر عام ٢٠١٨، ما يعكس بوضوح أوضاع اليأس التي يعيشون فيها بعد سبع سنوات تقريباً.

٤٠ - وقد أشارت الحكومة إلى أنها تود إغلاق مخيمات المشردين داخلياً في جميع أنحاء البلد، وأنها أجرت مشاورات مع الأمم المتحدة؛ لكنها لم تتشاور بشكل كاف مع المشردين داخلياً أو مع المجتمع المدني. وفي ٨ شباط/فبراير، اجتمع مسؤولون حكوميون في آخر لحظة بلجان المخيمات في بلدي مييتكينا ومويغونغ بولاية كاشين من أجل جمع المعلومات عن اللاجئين الذين يودون العودة إلى قراهم الأصلية أو يفضلون البقاء في هذه المخيمات. وأبلغ المشردون داخلياً في مخيم ماو هباونغ هكانان في مييتكينا بأن عليهم العودة إلى ديارهم بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩، وبأنه لن يُسمح لهم بالبقاء في أماكنهم هذه بعد هذا التاريخ. وقد ترتب على ذلك شعور قوي بالخوف والقلق بين هؤلاء المشردين، ولا يبدو أن هذه الخطط ستفضي إلى حلول دائمة. وحتى الآن، لم تثبت الحكومة شيئاً غير أن استراتيجيتها من إغلاق المخيمات إنما هي لأغراض تحديث الهياكل الأساسية للمساكن في هذه المخيمات أو بالقرب منها. ولا تتوافق هذه الإجراءات مع حق المشردين داخلياً في العودة إلى ديارهم الأصلية أو إلى تلك التي يختارونها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تعالج الاستراتيجية الأسباب الجذرية للتشرد، ولا تسعى إلى إنهاء القيود القائمة مثل حرية تنقل المشردين داخلياً في راخين. وهناك مخاطر جدية في راخين من أن يفضي تنفيذ الخطط إلى فصل دائم أو إلى ظروف الفصل العنصري إذ ستضطر المجتمعات الدينية والعرقية المختلفة إلى العيش منفصلة عن بعضها البعض؛ ومن دون حرية التنقل، سيظل الروهينغيا محبوسين في القرى المخصصة لهم.

٤١ - ولا يزال الروهينغيا يغادرون شمال راخين إلى بنغلاديش بالرغم من القيود الواسعة النطاق المفروضة على تنقلهم. واجتمعت المقررة الخاصة بلاجئين وصلوا حديثاً إلى مخيمات اللاجئين في كوكس بازار أبلغوها بأعمال العنف الأخيرة التي طالتهم وأفراد أسرهم، وهو ما دفعهم إلى الفرار

(٩) The Border Consortium "Human Security in Southeastern Myanmar" (November 2018)

إلى بنغلاديش. ولا يزال اللاجئون في كوكس بازار يعيشون في أماكن مكتظة وغير صحية، ولا تتاح لهم فرص الحصول على التعليم الرسمي أو سبل كسب العيش أو حرية التنقل خارج المحيط المجاور للمخيم. وقد أعرب اللاجئون الذين اجتمعت بهم المقررة الخاصة خلال جميع زياراتها لهذه المخيمات عن رغبتهم في الالتحاق بالتعليم الرسمي والحصول على فرص مجدية لكسب عيشهم. وبالنظر إلى عدم وجود أي مؤشرات على أن اللاجئين سيعودون إلى ميانمار في المستقبل العاجل، تحث المقررة الخاصة حكومة بنغلاديش على الشروع في وضع خطة طويلة الأجل لضمان التحاقهم بالتعليم الرسمي وسبل كسب عيشهم. ويزيد عدم اتخاذ إجراءات في هذا الصدد من تعرضهم لخطر الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم الاستجابة الإنسانية بالمساهمة في خطة الاستجابة المشتركة التي أطلقت مؤخراً للتصدي لأزمة الروهينغا الإنسانية، والتي تسعى إلى ضمان تلقي اللاجئين والمجتمعات المضيفة المساعدات على السواء^(١٠). وتدعو المقررة الخاصة على وجه الخصوص إلى دعم اللاجئين المسنين وذوي الإعاقة واللاجئين الذين يعانون من حالات ضعف خاصة.

٤٢ - وزارت المقررة الخاصة في أثناء وجودها في بنغلاديش جزيرة بهاشان شار، وهي جزيرة شكلت حديثاً في خليج البنغال بعد أن طورتها حكومة بنغلاديش لإيواء اللاجئين الروهينغا. وأعربت المقررة الخاصة في مناسبات سابقة عن قلقها وتساءلت ما إذا كان هذا الحل مستداماً لحالة اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش. ولا تزال شواغلها قائمة بعد زيارتها، ومن ثم حذرت الحكومة من اتخاذ أي تدابير يمكن أن تفضي إلى أزمة جديدة. وأبلغت الحكومة المقررة الخاصة بأن اللاجئين الذين سُنقلون إلى الجزيرة سيتمتعون بحرية التنقل ويحصلون على الخدمات الصحية، وسبل كسب العيش، والتعليم الابتدائي. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى اعتماد الشفافية في خططها المتعلقة بهاشان شار وجميع التقييمات التي أجريت بشأن الجزيرة. ويجب السماح للأمم المتحدة بإجراء تقييم تقني وإنساني كامل، بما في ذلك تقييم أمني. ولا ينبغي الشروع في نقل اللاجئين قبل أن تضع الحكومة والأمم المتحدة إطاراً لحمايتهم. ويجب إشراك اللاجئين بالكامل والعمل على تحقيق مشاركتهم في أي عملية لنقلهم، بما في ذلك بإجراء مشاورات بناءة تشمل رحلات إلى الجزيرة ليتسنى لهم تحديد ما إذا كانوا يودون الانتقال إليها بناء على موافقتهم الفردية والمستنيرة تماماً.

٤٣ - ووقَّعت حكومتا بنغلاديش وميانمار اتفاقاً بشأن الإعادة إلى الوطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لكن شروط العودة الطوعية والمأمونة والكرامة والمستدامة غير قائمة. فعندما وافقت الحكومتان على الشروع في عملية الإعادة إلى الوطن في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حثتهما المقررة الخاصة على وقف هذه الخطة بعد أن تسببت في ارتفاع مستويات الخوف والقلق بين اللاجئين المصابين بالصدمة أصلاً في كوكس بازار، وأفضت إلى توافي اللاجئين عن الأنظار، بل حاول بعضهم الانتحار لتفادي إعادتهم قسراً إلى ميانمار. ولم تُنح أي رسائل أو معلومات واضحة بشأن الإعادة إلى الوطن، فترتب على ذلك ارتباك وانتشار معلومات مضللة. وقد دعت المقررة الخاصة مراراً إلى إتاحة الفرصة لمشاركة اللاجئين

(١٠) انظر، Strategic Executive Group, “2019 Joint response plan for Rohingya humanitarian crisis”,

متاح على الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/bangladesh/2019-joint-response-plan-rohingya>

humanitarian-crisis-january-december-0

بصورة مجدية في أي خطة إعادة إلى الوطن، بحيث تكون هذه الإعادة طوعية وكريمة ومأمونة ومستدامة حقاً. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء الاقتراح الداعي إلى إنشاء "مناطق آمنة" للعائدين في شمال راخين، وتعتقد أنه يجب ضمان سلامتهم، وأن من المناسب أن تجري عملية الإعادة بطريقة مستقلة عن الحكومة، تضطلع بها مثلاً هيئة ميدانية دولية تضمن أمنهم وحمايتهم. ومع ذلك، تُقوّض الحاجة إلى "مناطق آمنة" طبيعة الإعادة إلى الوطن بطريقة مأمونة وطوعية وكريمة ومستدامة؛ ولهذا السبب، تخشى المقررة الخاصة أن يؤدي حبس العائدين في "مناطق آمنة" إلى زيادة ضعفهم وتقييد حرية تنقلهم، وفصلهم عن المجتمعات المحلية الأخرى.

٤٤ - وما فتئت حالة اللاجئين الروهينغيا تأخذ طابعاً دولياً مع ما يترتب عليها من آثار إقليمية وعالمية تتطلب استجابة دولية. وقد وصل أكثر من ١٣٠٠ شخص من الروهينغيا إلى بنغلاديش قادمين من الهند منذ بداية العام، وأوقفت السلطات الهندية واعتقلت ٣١ شخصاً، بينهم ١٦ طفلاً، عند الحدود في أواخر كانون الثاني/يناير. وحصل ذلك بعد أن طردت الحكومة الهندية سبعة رجال من الروهينغيا إلى ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وخمسة آخرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، جرى ترحيل ١٣ رجلاً من الروهينغيا من المملكة العربية السعودية إلى بنغلاديش لأنهم دخلوا المملكة بجوازات سفر بنغلاديشية. ويجب على الهند والمملكة العربية السعودية كفالة حماية الروهينغيا داخل حدود بلديهما باعتبار أن هؤلاء لاجئون، وعدم إعادتهم قسراً أو ترحيلهم إلى ميانمار أو بنغلاديش.

واو - تقلص الحيز الديمقراطي

٤٥ - تشعر المقررة الخاصة بالقلق كذلك إزاء تقلص حيز التعبير عن الآراء التي تنتقد الروايات الحكومية أو تخالفها. ويتجلى هذا الأمر في انتهاج الصحفيين مزيداً من الرقابة الذاتية، واستمرار عمل الحكومة بقوانين ملتبسة ضد منتقديها. وتخشى المقررة الخاصة أن تتراجع الضوابط الهامة المفروضة على سوء استخدام السلطة وأن يقوّض الانتقال إلى الديمقراطية. وفي أواخر شباط/فبراير، قرر البرلمان مناقشة اقتراح بحث الحكومة على الاستجابة للإجراءات التي يتخذها مجلس حقوق الإنسان بشأن ميانمار. وتشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد في هذا السياق بأن أحد أعضاء البرلمان هدد باتخاذ إجراءات قانونية ضد المنظمات والأشخاص الذين "يلحقون الضرر بكرامة" ميانمار بسبب تعاوّنهم مع الأمم المتحدة، وترى أن هذا الأمر يمكن أن يزيد من تكميم المدافعين عن حقوق الإنسان.

٤٦ - ولا يزال ثمة عدد كبير من الأشخاص رهن السجن أو الاحتجاز بسبب أنشطتهم السياسية، وهذا الأمر غير مقبول بالمرّة في مجتمع ديمقراطي. وفي ٢٨ شباط/فبراير، كان هناك ٣٣ شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن و ٣١١ شخصاً ينتظرون المحاكمة بتهم تتعلق بممارسة حقوقهم، بينهم ٨٦ شخصاً رهن الاعتقال بانتظار محاكمتهم. ويبحث هذا الأمر على القلق لأنه يمثل زيادة كبيرة عن الفترة نفسها من العام الماضي حين جرت محاكمة ١٨٤ شخصاً. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة مجدداً إلى وقف إصدار التهم التي تكون لدوافع سياسية، وإصلاح القوانين الملتبسة التي سبق أن حددتها، بما في ذلك الاستعاضة عن أحكام القانون الجنائي الستة المتعلقة بالتشهير بحكم واحد من أحكام القانون المدني المتعلقة بالتشهير، وإطلاق سراح جميع المسجونين بهذه التهم. وتوصي المقررة الخاصة أيضاً بأن تجبر الحكومة الضرر الذي

لحق سجناء سياسيين باعتبار أنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، علماً أن الكثير منهم في حاجة مستمرة للرعاية العقلية والبدنية، وذلك بغرض دعم البلد في مرحلته الانتقالية وجهوده من أجل المصالحة.

٤٧ - واستمرت لمدة سنتين محاكمة سوي وين بموجب المادة ٦٦ (د) من قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية لعام ٢٠١٣. فقد اضطر هذا المتهم إلى السفر من يانغون إلى ماندالاي لحضور جلسات الاستماع إليه، وهي جلسات لا تُعقد في بعض الأحيان بسبب عدم حضور الجهات صاحبة الشكوى أو الشهود. ويجب سحب التهمة الموجهة إليه وتنقيح قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية وفقاً للمعايير الدولية. وأدين والون وكياو سو أو، الصحفيان من وكالة رويترز للأنباء اللذان كشفوا عن مذبحه إين دين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بالتهم الموجهة إليهما بموجب المادة ٣(١) من قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣. وقد خلصت المحكمة المحلية إلى نتائج متضاربة، بما في ذلك أن عناصر الجريمة قد ثبتت، على الرغم من أن هيئة الادعاء لم تقدم أدلة مقنعة حسب ما أفادت به تقارير. وحُكم عليهما بالسجن لمدة سبع سنوات لأدائهما واجبيهما، كونهما صحفيي تحقيقات. واستأنف الصحفيان إدانتهم، لكن المحكمة العليا رفضت استئنافهما هذا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واستأنفا هذا الرفض أيضاً أمام محكمة الاتحاد العليا منذ ذلك الحين. وتدعو المقررة الخاصة إلى الإفراج عنهما فوراً وإلى سحب التهم الموجهة إليهما.

٤٨ - وأدين الرجال الأربعة المتهمون بالقتل أو التآمر لقتل كو ني وناي وين، وحُكم على اثنين منهما بالإعدام، وهو ما يدعو إلى القلق، وظل المدير المزعوم طليقاً. وينبغي لميانمار مواصلة العمل بالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام بحكم الواقع وعدم تنفيذ هاتين العقوبتين.

٤٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُدين نشطاء السلام في كل من كاشين، وزاو دجات، ونانغ بو، ولوم زاونغ بتهمة التشهير بالمؤسسة العسكرية بموجب المادة ٥٠٠ من قانون العقوبات. وقد أفضى ذلك إلى خروج مظاهرة شارك فيها ٥٠٠٠ شخص أسفرت عن اعتقال ثلاثة ناشطين واتهامهم بموجب المادة ١٩ من قانون الحق في التجمع السلمي والمسيرة السلمية لعام ٢٠١١. وتشعر المقررة الخاصة أيضاً بالقلق إزاء إدانة سبعة طلاب من اتحاد طلبة يادانا بون في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩ بعدة جرائم بموجب قانون العقوبات، منها جريمة الإخلال بالهدوء العام، وإزاء الحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وبالأشغال الشاقة. وبعد مقتل طالب في الحرم الجامعي، خرج الطلاب في مظاهرات وطالبوا بالأمن في الجامعات، وأحرقوا خلالها توابيت ورقية وصوراً للمسؤولين وأخرى لرئيس الجامعة.

٥٠ - وألقي القبض في ولاية كايا، حسب ما أفادت به تقارير، على ٥٥ ناشطاً في شباط/فبراير للاحتجاج على تشييد تمثال للجنرال أونغ سان في عاصمة الولاية. وأسقطت هذه التهم بعد مفاوضات بين النشطاء وحكومة الولاية، وهذه نتيجة جديرة بالترحيب ينبغي أن تظل كذلك فيما يتعلق بالاحتجاجات على التمثال. واندلعت أيضاً مظاهرات في تموز/يوليه ٢٠١٨ عندما اقترح تشييد التمثال لأول مرة، واعتُقل حينها ١٦ ناشطاً. وأفادت التقارير بأن النشطاء قدموا طلباً إلى سلطات البلدة للحصول على إذن بالاحتجاج بموجب قانون الحق في التجمع السلمي والمسيرة السلمية، لكن طلبهم رُفض مرتين. وخرج احتجاج آخر في ١٢ شباط/فبراير استخدمت فيه الشرطة القوة غير المتناسبة ضد المحتجين. ولا يزال البرلمان ينظر في تعديل ملتبس

للقانون من شأنه أن يفضي إلى المزيد من انتهاكات الحقوق؛ وتحت المقرة الخاصة على إعادة النظر في هذا التعديل والعمل بدلا من ذلك على إصلاح القانون وفقاً للمعايير الدولية.

زاي - خطاب الكراهية المؤسسي

٥١ - يُثير تفشي خطاب الكراهية القلق، لا سيما وأن كبار المسؤولين الحكوميين يتداولونه. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت التقارير أن وزير الشؤون الدينية والثقافية أشار إلى أن "اتباع إحدى الديانات المتطرفة يتزوجون ثلاث أو أربع نساء ولهم أسر تضم ١٥ أو ٢٠ طفلاً". ثم ذكر في كانون الأول/ديسمبر، حسب التقارير، أن تعليقاته هذه لم تكن موجهة إلى جميع المسلمين بل إلى "البنغاليين"، وهي إشارة فيما يبدو إلى الروهينغيا، وأن عددهم يسجل انفجاراً ديمغرافياً وأنهم ينوون الزحف من بنغلاديش إلى ولاية راخين. وتعارض هذه التعليقات التحريضية لمسؤول كبير بالكامل مع هدف الحكومة المعلن بإقرار المصالحة ورغبتها في التصدي لخطاب الكراهية والتحريض على العنف. ودعت المقرة الخاصة مراراً الحكومة إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد وفقاً لخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، وذكرت أنها علم بأنه يوجد مشروع قانون لمكافحة خطاب الكراهية قيد النظر. وأبلغت المقرة الخاصة أيضاً بأن الحكومة بصدد صياغة قانون الجرائم الإلكترونية الذي قد يتضمن أحكاماً تتعلق بخطاب الكراهية؛ ومع ذلك، تعتقد المقرة الخاصة اعتقاداً راسخاً أنه لا ينبغي أن يتضمن القانون قيوداً على المحتوى.

٥٢ - وتشعر المقرة الخاصة بالقلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن المناهج الدراسية الوطنية على المستوى الابتدائي تتضمن دروساً وكتباً مدرسية تحتوي على مواد تمييزية وتحريضية. فعلى سبيل المثال، تتضمن إحدى حصص الصف الرابع درساً عن روح "وونشانو" وهي روح قومية ووطنية، يشير أحد المقاطع فيه إلى ما يلي: "نكره ذوي الدماء المختلطة لأنهم يمنعون رقي عرقنا". فتعليم الأطفال هذه الأفكار يعزز الإحساس بالتفوق العنصري والتنافر الطائفي. وبناء على ذلك، تحت المقرة الخاصة على شطب هذا المقطع فوراً من المناهج الدراسية وشطب جميع المقاطع التحريضية من جميع الكتب المدرسية.

٥٣ - وتلاحظ المقرة الخاصة أن منصة فيسبوك اتخذت خطوات لمعالجة تأثير ذلك في ميانمار، وأنها طلبت إجراء تقييم تأثير ذلك في حقوق الإنسان، ووجد التقييم أن المخاطر ذات الصلة لا تزال قائمة. وعمدت المنصة إلى حذف عدة حسابات وصفحات ترتبط بضلوع المؤسسة العسكرية في نشر معلومات مضللة وخطاب الكراهية. ومع ذلك، فخطاب الكراهية والمعلومات المضللة التي تنشرها مؤسسات عامة لها علاقات بالمؤسسة العسكرية ومؤيديها، والجماعات الدينية المتطرفة، وأعضاء الحكومة لا تزال جميعها تنتشر على منصة فيسبوك. ويشعر المجتمع المدني بالقلق لأن هذه المنصة لا تفعل شيئاً يُذكر لشرح سبب حذفها محتويات بعينها، ولأن من غير المحتمل أن يحل هذا النهج هذه المشكلة على المدى البعيد.

٥٤ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، صُنفت منصة فيسبوك جيش أراكان، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، وجيش استقلال كاشين، والجيش الوطني لتحرير تانغ "جماعات خطيرة"، ما يعني أن فيسبوك حظرها من منصته، وحذفت جميع محتويات الإشادة والدعم والتمثيل ذات الصلة. وتلاحظ المقرة الخاصة أن هذه الجماعات أعضاء في التحالف الشمالي،

وأنها لم توقع على وقف لإطلاق النار مع قوات التاتماداو. ولم تُصنّف هذه المنصة أي منظمة عرقية مسلحة أخرى أو قوات التاتماداو "جماعة خطيرة" على الرغم من الادعاءات الخطيرة الموجهة إلى هذه القوات. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن هذا الحظر الانتقائي قد يسهم في شعور الأقليات العرقية بعدم المساواة، خلافاً للهدف المعلن وهو خفض حدة التوترات.

حاء - إصلاح المؤسسات والقوانين

٥٥ - لا يمكن لميانمار الانتقال إلى الديمقراطية بدستورها في شكله الحالي. فقد شكّلت في شباط/فبراير لجنة برلمانية لبدء عملية تعديل دستور عام ٢٠٠٨. وترحب المقررة الخاصة بهذا التطور وتحث اللجنة على تنفيذ إرادة الشعب في وضع دستور ديمقراطي حقيقي. وسيطلب هذا الأمر إدخال تعديلات واسعة النطاق على العديد من الأحكام، بما فيها تلك المتعلقة بدور المؤسسة العسكرية في البرلمان، وسيطرتهما على الوزارات، ووضع حد للإفلات الهيكلي من العقاب.

٥٦ - ويمثل نقل إدارة الشؤون الإدارية العامة من وزارة الداخلية إلى وزارة ديوان حكومة الاتحاد تحولاً إيجابياً لرفع العسكرية عن الإدارة العامة وتمكين الحكومة المدنية. وبالنظر إلى الدور الهائل الذي تضطلع به هذه الإدارة في إدارة شؤون كامل البلد، من ناي ببي تاو إلى فرادى المناطق القروية، تحث المقررة الخاصة الحكومة على اغتنام هذه الفرصة لإجراء الإصلاحات اللازمة، بما في ذلك تحقيق لا مركزية هذه النظم. ويتضمن هذا الإجراء تعزيز الديمقراطية المحلية بإدخال مزيد من التعديلات على قانون إدارة مناطق الأحياء والقرى لعام ٢٠١٢، وإلغاء الأحكام التي تجيز للمسؤولين الإداريين المعيّنين تسريح المسؤولين المنتخبين، وتقييد التصويت بشخص واحد عن كل أسرة معيشية. وينبغي إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم ١٨ سنة للإدلاء بأصواتهم. وينبغي أيضاً لقانون إدارة البلديات المقترح، وهو قيد الصياغة حالياً، أن يدعم هذه الأحكام.

٥٧ - وإصلاح النظام القانوني للمواطنة هو مفتاح تحقيق المصالحة في البلد مستقبلاً. ومع ذلك، أشارت الحكومة إلى أنها لن تعدل قانون المواطنة لعام ١٩٨٢ ولن تضع قانوناً جديداً محله. وبالنظر إلى أن أحكام هذا القانون تميز بين أفراد الشعب على أساس انتمائهم العرقي، وتضع تسلسلاً هرمياً لفئات المواطنة، فإنها ستستمر في ترسيخ الانقسامات بين الطوائف العرقية والدينية. وتلقت المقررة الخاصة معلومات تفيد بأن الأشخاص من غير البوذيين البامار يجدون صعوبات جمة في الحصول على وثائق الهوية. فحسب التقارير، يُطلب إلى الأشخاص الذين يُعتبرون من ذوي "الدماء المختلطة"، بمن فيهم الذين يُعرفون بأنهم من المسلمين، سواء أكانوا من جماعة كامان العرقية التي تعترف بها الحكومة أم لا، الوقوف في طابور منفصل في مكاتب إدارة الهجرة والسكان كلما سعوا إلى الحصول على هذه الوثائق أو إلى تجديدها.

٥٨ - وتواصل المقررة الخاصة رصد التقدم المحرز في قانون الطفل المقترح. وتشعر بالقلق لأن بعض أحكام القانون عُدلت في أثناء عملية الاستعراض البرلماني بما يضعف الحماية المكفولة للأطفال. ويجب إدراج حكم ينص على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك ما يتعلق بتجنيدهم واستخدامهم وبالانتهاكات الجسيمة الستة. وتحث المقررة الخاصة البرلمانين على إعادة النظر في العقوبات المفروضة في الفصل المتعلق بقضاء الأحداث التي تجيز الحكم

عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات. ويجب أن يتضمن القانون حق جميع الأطفال في التعليم، ويجب أن ينص الحق في العمل على عدم تكليف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة بغير الأعمال الخفيفة التي لا تعرض نموهم البدني والنفسي للخطر.

٥٩ - وبالنظر إلى أن القانون المقترح بشأن حماية المرأة من العنف ومنع العنف ضدها لم يُعتمد بعد، فإن المقررة الخاصة تحث مرة أخرى على اعتماده فوراً وفقاً للمعايير الدولية. وتلاحظ أن ميانمار وقّعت على بيان مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ينظم التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة في عدة مجالات منعاً للعنف الجنسي. ويتضمن البيان دعم إجراء إصلاحات قانونية تعزز التصدي للعنف الجنسي بناءً على سيادة القانون، وتضمن حصول الناجين فعلياً على الخدمات. وتدعو المقررة الخاصة الحكومة إلى التعاون في جميع المجالات الواردة في البيان.

طاء - المساءلة

٦٠ - تشعر المقررة الخاصة بقلق بالغ لأن قوات الأمن الميانمارية تسهم بثلاثة أفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحيط المقررة الخاصة علماً بأن الهند نظمت دورة تدريبية على حفظ السلام في ميانمار في شباط/فبراير. وبالنظر إلى الادعاءات الخطيرة بأن قوات التاماداو ارتكبت جرائم دولية، تعتقد المقررة الخاصة أن مساهمة هذه القوات في حفظ السلام، من حيث المبدأ، غير ملائمة إلى حد كبير ويجب أن تتوقف فوراً.

٦١ - وأشارت لجنة التحقيق المستقلة إلى أنها ستقدم تقريراً مؤقتاً إلى مكتب الرئيس في منتصف آذار/مارس، ودعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى تقديم شكاوى أو تقارير مدعومة ببيانات أو أدلة. وبعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ذكرت أنها تلقت ٤٣ تقريراً، وأن فريقها المعني بجمع الأدلة والتحقق منها قد جمع ٣٦ إفادة في ولاية راخين. وقد سبق أن أعربت المقررة الخاصة عن قلقها البالغ إزاء قدرة اللجنة على الوفاء بالمعايير الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما قدرتها على تحقيق المساءلة. وتشعر بالقلق بوجه خاص لأن اللجنة أعطت ضمانات بأن لا أحد سيتعرض للمضايقات أو التهديدات أو التخويف أو سوء المعاملة أو الانتقام أو أي معاملة ضارة أخرى علماً أن اللجنة لا تملك سلطة حماية الشهود والضحايا. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق أيضاً إزاء استقلالية اللجنة بالنظر إلى أن اختصاصاتها تشير إلى أنها تتلقى دعماً من مكتب الرئيس للاضطلاع بمهام الأمانة، وأن هذا الدعم يمكن أن يشمل المحامين، وموظفي البحوث، والمستشارين المتخصصين.

٦٢ - ويجب أن يظل تركيز المجتمع الدولي على العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالضحايا في ميانمار. وبعد إنشاء آلية التحقيق المستقلة، تحث المقررة الخاصة الأمم المتحدة على الاضطلاع بما هو ضروري لبدء عملها في أقرب وقت ممكن. وهي تذكّر المجتمع الدولي بأن هذه الآلية تدبر مؤقتاً في السعي إلى تحقيق العدالة للشعب الميانماري. ويجب إحالة هذه الحالة فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق الكامل فيها ومحاكمة المسؤولين عنها. وفي حال عدم إحالتها، توصي المقررة الخاصة بأن يُنظر في إنشاء محكمة دولية للفصل بصورة مستقلة ونزيهة، وفقاً للمعايير الدولية، في الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١. ولا يجب أن يُجبر الشعب

الميانماري على الانتظار لعقود لتحقيق العدالة بسبب عدم قدرة حكومته على القيام بذلك وعدم رغبتها في ذلك، وتقعاس المجتمع الدولي عن تحقيق العدالة.

٦٣ - وتوصي المقررة الخاصة بأن يواصل المجتمع الدولي وضع الضحايا في صلب جميع النهج المتبعة تحقيقاً للعدالة والمساءلة، وأن يراعي نوع جنسهم. وبالإضافة إلى التعويضات، ينبغي توفير الانتصاف المؤقت العاجل للضحايا الذين يتفاعلون مع آلية التحقيق المستقلة وغيرها من عمليات المساءلة في المستقبل بحيث تُكفل لهم الحماية وسبل كسب العيش، والتعليم، والرعاية الصحية والنفسية الاجتماعية، وعلاج الصدمات النفسية، والمساعدة القانونية. وينبغي أيضاً تقديم المساعدة والدعم إلى الضحايا لتمكينهم من الوصول إلى آليات المساءلة، ويجب دعم حقهم في الانتصاف، بما في ذلك عن طريق الجبر والتعويضات، واسترجاع الممتلكات، وضمانات عدم التكرار.

٦٤ - وما فتئت المقررة الخاصة طوال ولايتها تدعو إلى وضع حد للإفلات من العقاب، والتعويض عن الانتهاكات السابقة، وترسيخ سيادة القانون، وإجراء الإصلاحات الديمقراطية. وتماشياً مع ذلك، تحت المقررة الخاصة على أن ينظر المجتمع الدولي، إلى جانب المجتمع المدني، في العدالة بمعناها الواسع في التعامل مع ماضي البلد وفقاً لأسس العدالة والحقيقة والتعويض وضمانات عدم التكرار. وتدرك المقررة الجهود التي يبذلها المجتمع المدني في ميانمار في هذا المجال، وأن هناك منظمات تدعو إلى تقديم تعويضات من أجل إعادة تأهيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وإقرار الإصلاحات لضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل. وتنطوي المساءلة بالضرورة على إجراءات العدالة الجنائية، لكن التدابير غير العقابية هامة أيضاً. وتتضمن هذه التدابير اعتراف الحكومة بما حدث في الماضي وتحمل مسؤولية ذلك. فبدون اتخاذ هذه الخطوات، سيتواصل الإنكار والاجتناب وسيفضيان إلى التشجيع على ما يجري من انتهاكات منهجية لا غير.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٦٥ - يجب أن يظل المجتمع الدولي على علم بالحالة في ميانمار، وأن يضعها على رأس جدول أعماله. فالعدالة لا تتحقق بغير الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي. لقد عانى الشعب الميانماري عقوداً من سوء المعاملة؛ ثم إن تقاعس المجتمع الدولي أو تدخله في وقت متأخر ظلم إضافي. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي فوراً إجراءات ملموسة للنهوض بالمساءلة وحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في ميانمار.

٦٦ - ويجب أن تقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة صفّاً واحداً، وتنتهج نهجاً موحداً بشأن ميانمار. وهذا ينطبق على حالة الروهينغيا، بما في ذلك إعادتهم إلى الوطن في ميانمار، وعلى حالتهم في راخين عموماً، فضلاً عن حالة الأشخاص في المناطق المتأثرة بالنزاع في جميع أنحاء ميانمار، الذين يجب أن يشاركوا في القرارات المتعلقة بمستقبلهم.

باء - التوصيات

٦٧ - تؤكد المقررة الخاصة مجدداً جميع توصياتها السابقة التي وجهتها إلى حكومة ميانمار لكنها لم تنفذ بعد.

٦٨ - وفيما يتعلق باستخراج الموارد الطبيعية وتطوير الهياكل الأساسية، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) وضع تشريعات تكفل إجراء تقييمات شاملة وجامعة لآثار البيئة والاجتماعية والامثال لها قبل منح امتيازات استخراج الموارد الطبيعية؛

(ب) النظر في تعديل قانون الأحجار الكريمة لعام ٢٠١٩ لمنع الشركات التي لها سجل من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان والإضرار بالبيئة من الحصول على تراخيص جديدة، واعتماد سياسة الأحجار الكريمة، واستخدام ذلك أساساً لإجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية؛

(ج) العمل على إدراج حماية عمال المناجم غير الرسميين في ضمن معايير الترخيص لشركات استخراج الموارد وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، وضمان إتاحة التمويل والدعم اللازم لدوائر الخدمات المجتمعية التي توفر خدمات إعادة تأهيل عمال المناجم غير الرسميين المدمنين على المخدرات، وضمان إنفاذ معايير السلامة البيئية في مواقع التعدين؛

(د) التوقف عن منح امتيازات استخراج الموارد الطبيعية في المناطق المتأثرة بالنزاع، والعمل مع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الشركات ودوائر الشؤون الإدارية الإثنية، وقادة المجتمعات المحلية، من أجل وضع سياسات شاملة لمكافحة الفساد والابتزاز والنزاع والإجرام في مواقع قطع الأشجار والتعدين؛

(هـ) وضع إطار سياساتي وتشريعي قوي يلزم الشركات التي تنشط في مجال استخراج الموارد الطبيعية، بما في ذلك الشركة الاقتصادية الميانمارية، والاتحاد الميانماري للشركات الاقتصادية القابضة المحدودة، بالامتثال لمقتضيات الإبلاغ المالي، وكشف تفاصيل ملكيتها النفعية؛

(و) إعادة النظر في قانون المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة لعام ١٩٨٩، والغرض من وظيفة "الحسابات الأخرى" تحديداً. وضمان شفافية إيرادات استخراج الموارد الطبيعية وإدماجها في ضمن ميزانيات الاتحاد والولايات والأقاليم، وإلزام وزارة الموارد والحفاظ على البيئة بالإفصاح عن تفاصيل أي نفقات جرت باستخدام أموال من "الحسابات الأخرى"؛

(ز) ضمان إدراج مناقشة مفيدة بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتقاسم المنافع في عملية السلام والعمل مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل وضع سياسات شاملة للجميع؛

(ح) مواصلة التفاعل مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛

(ط) اعتماد الشفافية بشأن وضع مشاريع الطاقة الكهرومائية المقترحة، وبشأن المشاريع قيد الإنشاء حالياً، والمشاركة في تقييمات مجدية ومشروعة، والامتثال لهذه التقييمات، وعقد مشاورات شاملة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة بغية التوصل إلى اتفاقات بشأن المضي قدماً في هذه المشاريع وكيفية المضي فيها؛

(ي) ضمان التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان باعتماد السياسات والقوانين ذات الصلة؛

(ك) اتباع نهج قائم على الحقوق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضمن تنفيذ جميع المشاريع الإنمائية بطريقة شفافة وفقاً للقانون والمعايير الدولية، بما فيها الضمانات البيئية والاجتماعية والضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل مع إدارات الشؤون الإثنية والمجتمعات المحلية على تنفيذ المشاريع الإنمائية.

٦٩ - وفيما يتعلق بحقوق ملكية الأراضي، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) وقف التنفيذ السريع لقانون إدارة الأراضي الشاغرة والبور والبكر ومواءمته مع السياسة الوطنية لاستغلال الأراضي؛

(ب) اعتماد قانون وطني للأراضي يتوافق مع السياسة الوطنية لاستغلال الأراضي والأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني عن طريق عملية شفافة وشاملة للجميع؛

(ج) الوقف الفوري لجميع التدابير القسرية المستخدمة للاستيلاء على الأراضي، وضمن توفير التعويض المناسب وسبل العيش اللائقة للأشخاص الذين يُعاد توطينهم بسبب هذا الاستيلاء.

٧٠ - وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) مواصلة التماس المساعدة والتعاون الدوليين من أجل الأعمال التدريجي للحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تشمل الجميع دون تمييز؛

(ب) ضمان الوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات الأساسية بموجب العهد وتفادي سن تدابير تراجعية، والنظر في تنفيذ سياسات تساعد إدارات الشؤون الإثنية على التغلب على التمييز في الخدمات الصحية والتعليمية على الصعيد الوطني؛

(ج) إزالة جميع المواد التمييزية فوراً من المناهج الدراسية الابتدائية الوطنية ومن جميع الكتب المدرسية.

٧١ - وفيما يتعلق بالعنف والنزاع المسلح وعملية السلام، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة بما يلي:

(أ) وقف الأعمال القتالية فوراً؛

(ب) الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أثناء الأعمال القتالية، بما في ذلك العمل على حماية جميع المدنيين المتأثرين بالنزاعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال، ووقف التصرفات التي تصل إلى حد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال؛

(ج) إنهاء التشريد القسري للمدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاع والعنف؛

(د) الإفراج فوراً عن جميع الأطفال دون سن ١٨ عاماً الذين جُندوا كمقاتلين، والامتناع عن تجنيد الأطفال، واتخاذ تدابير لمنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية، واعتبار أي مجموعة من الأطفال ترافق الجماعات المسلحة مجموعةً مكروهةً على ذلك، وإطلاق سراح جميع الأطفال المحتجزين بتهمة التجسس أو ما يشبهها، والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واستكمال والتزام جميع عناصر خطة العمل المشتركة بين فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وبين قوات التاماداو؛

(هـ) التوقف فوراً عن زرع الألغام الأرضية، والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، وإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، ووضع علامات على المناطق الملوثة وتسييجها، والاضطلاع بأنشطة تنقيفية منتظمة بشأن مخاطر الألغام؛

(و) فتح تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة وشاملة في جميع ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان معاقبة الجناة؛

(ز) السماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية بالكامل دون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين في المناطق المتأثرة بالنزاع والعنف، وإتاحة إمكانية الوصول لوسائل الإعلام ومراقبي حقوق الإنسان؛

(ح) وقف الاعتقالات التعسفية للأشخاص المشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة؛

(ط) تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين بالكامل والتفاعل مع المجتمعات المحلية للاضطلاع بذلك على أساس نهج قائم على الحقوق؛

(ي) وقف الانتهاكات المرتبطة بالنزاعات ضد المدنيين فوراً، بمن فيهم أفراد الأقليات العرقية؛

(ك) وقف أعمال التخويف والتحرش والعنف والتمييز ضد الروهينغا فوراً، ووضع حد لحظر التجول والقيود المفروضة على حرية التنقل؛

(ل) فتح حوار تشاركي شامل بشأن جميع المسائل ذات الصلة بعملية السلام، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان، مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني، وضمان إدماج المنظورين الجنساني والإثني في مناقشات السياسات العامة.

٧٢- وفيما يتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لتهيئة ظروف عودة جميع اللاجئين إلى البلد، بمن فيهم الروهينغيا في بنغلاديش، عودة طوعية ومأمونة وكريمة ومستدامة؛

(ب) إنشاء بيئة تفضي إلى تمتع اللاجئين العائدين بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية، وتعويضهم عن ممتلكاتهم المحروقة أو التالفة أو المنهوبة لكي تُنفذ عملية إعادتهم إلى وطنهم وفقاً للمعايير الدولية؛

(ج) ضمان تنمية شفافة للهيكل الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في شمال راخين، ووقف أي تشييد للهيكل الأساسية أو العسكرية أو أي أنشطة تعدين في الأراضي التي كانت في ملكية اللاجئين أو كانوا يقيمون فيها؛

(د) توفير المساعدة النفسية للأشخاص المشردين داخلياً، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية والتعليم وسبل العيش، وضمان حمايتهم من العنف الجنسي، ومن الاتجار بالبشر والتجنيد القسري، وكفالة عدم الاستيلاء على أراضيهم، والتصدي للأسباب الأساسية لتشردهم بالتشاور معهم، ومع المجتمع المدني والأمم المتحدة، وضمان أن يكون أي تدبير لإغلاق المخيمات وفقاً للمعايير الدولية؛

(هـ) وضع حد للمتطلبات المرهقة المتعلقة بالوثائق المطلوبة من المسلمين الذين يعيشون في تايلند ويسعون إلى توثيق جنسيتهم الميانمارية؛

(و) ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات، وفي جميع المناطق الريفية في جنوب شرق ميانمار.

٧٣- وفيما يتعلق بالحيز الديمقراطي وسيادة القانون، توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة ميانمار بما يلي:

(أ) التصديق على جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان؛

(ب) تعديل دستور عام ٢٠٠٨ بحيث يتوافق حقاً وقواعد الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان؛

(ج) تنقيح أو إلغاء جميع التشريعات والأوامر والسياسات التعسفية والتمييزية التي سبق للمقررة الخاصة أن حددتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المادة ٦٦ (د) من قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية لعام ٢٠١٣، والمادة ١٧ (١) من قانون الجمعيات غير القانونية لعام ١٩٠٨، والمادة ١٩ من قانون الحق في التجمع السلمي والمسيرة السلمية لعام ٢٠١١، والمواد ٥٠٠، و٥٠٥ (ب) و٥٠٥ (ج) من قانون العقوبات، والمادة ٢٥ من قانون وسائل الإعلام لعام ٢٠١٤، والمادة ٣ من قانون الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣: ويجب أن تكون أي تعديلات وفقاً لقواعد ومعايير حقوق الإنسان؛

(د) الإفراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين وسحب جميع التهم الموجهة بدوافع سياسية، وجبر الضرر الذي لحق السجناء السياسيين، بما في ذلك الاستمرار في الوفاء باحتياجاتهم الصحية العقلية والبدنية؛

(هـ) الكف عن إلقاء القبض على الأشخاص وتوجيه تهم إليهم لممارستهم حقوقهم المشروعة؛

(و) ضمان الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، بما في ذلك بتعديل القوانين التي تعارض وهذه الحقوق، والكف عن إلقاء القبض على الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم بطريقة مشروعة؛

(ز) إعادة الجنسية إلى أفراد جماعة الروهينغا، وضمان تمتعهم بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون الميانماريون الآخرون، والكف عن الحرمان التعسفي والتمييزي من حقوق المواطنة وعن فرض قيود على التمتع بتلك الحقوق وعلى توثيقها فيما يتعلق بأفراد الأقليات الدينية أو العرقية، وتعديل أو استبدال قانون المواطنة لعام ١٩٨٢؛

(ح) وقف جميع أنشطة الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تحرض على التمييز أو العداء أو العنف وحظر نشرها، بما في ذلك في وسائل التواصل الاجتماعي، وسن قانون لحظر هذه الأفعال وفقاً لخطة عمل الرباط، وصياغة قوانين أو سياسة شاملة لمكافحة التمييز؛

(ط) القيام، دون إبطاء، بسن القوانين المقترحة بشأن حقوق الطفل وحماية ووقاية المرأة من العنف، بما يكفل وفاء هذه القوانين بالمعايير الدولية؛

(ي) سن قانون إدارة البلديات، وتعديل قانون إدارة مناطق الأحياء والقرى لتمكين جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة من التصويت، وإلغاء الأحكام التي تجيز للمسؤولين الإداريين المعيّنين تسريح المسؤولين المنتخبين وتقييد التصويت بشخص واحد عن كل أسرة معيشية؛

(ك) فتح مكتب قطري لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتخويله ولاية كاملة.

٧٤- توصي المقررة الخاصة بأن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً، أو النظر بدلاً من ذلك في إنشاء محكمة دولية؛

(ب) بدء آلية التحقيق المستقلة عملها في أقرب وقت ممكن؛

(ج) توفير الانتصاف المؤقت العاجل للضحايا الذين يتفاعلون مع الآلية،

بما في ذلك الحماية، وإتاحة سبل العيش والتعليم والخدمات الصحية والرعاية النفسية الاجتماعية، ورعاية الصدمات، والمساعدة القانونية على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية المشار إليها في التقرير الأخير للمقررة الخاصة (A/73/332) (١١)؛

(١١) متاح على الرابط: www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/AnnexesA7345400.pdf.

(د) العمل مع المجتمع المدني ضمن تدابير المساءلة الجنائية من أجل النظر في نظام العدالة ككل استناداً إلى الأسس الأخرى للحقيقة والتعويض وضمانات عدم التكرار التي من شأنها أن تساعد ميانمار على تصحيح حالات سوء المعاملة السابقة، وتسهم في تحقيق الإصلاحات الديمقراطية واحترام سيادة القانون؛

(هـ) إنهاء مساهمات ميانمار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

(و) العمل مع الجماعات العرقية المسلحة بغرض شطبها من قائمة المجموعات التي تُجنّد وتستخدم الأطفال الواردة في مرفقات تقارير الأمين العام؛

(ز) ضمان التمويل الكامل لبرامج المساعدة الإنسانية التي تساعد المحتاجين من ميانمار في الداخل والخارج، بما في ذلك خطة الاستجابة المشتركة المخصصة لأزمة الروهينغيا الإنسانية، وتقديم المساعدة للمشردين داخلياً في جنوب شرق ميانمار في هذه البرامج؛

(ح) الوقوف صفاً واحداً لدعم امتثال حكومة ميانمار لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، والتفاعل مع البرامج في ميانمار والالتزام بتمويلها على أساس مبدئي، وجعل بارامتراتها وتمويلها رهناً ببذل جهود حقيقية في سبيل الإصلاح؛

(ط) إجراء استعراض شامل ومستقل وشفاف لإجراءات منظومة الأمم المتحدة، وضمن نشر أي تقرير نهائي وأي توصيات على العموم. وضمن أن يتضمن الاستعراض الإجراءات المتخذة في الفترة التي أفضت إلى هجومي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ المبلغ عنهما في ولاية راخين وتلتهما فيما يتعلق بتنفيذ ولايات الأمم المتحدة لتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية وفي ضمن إطار مبادرة حقوق الإنسان أولاً، وإجراء تقييم بشأن قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الحيلولة دون وقوع الأحداث المشار إليها أو إدارة الوضع بشكل مختلف، وتقديم توصيات بغرض تحقيق المساءلة إذا اقتضى الأمر ذلك؛

(ي) ضمان أن تحترم منصات التواصل الاجتماعي، بما فيها فيسبوك وتويتر، حقوق الإنسان، وأن تتولى العناية الواجبة لفهم السياق تماماً في ميانمار وتصرف بروح من المسؤولية؛

(ك) التأكد من أن المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية والدول لا تنفذ مشاريعها دون إجراء تقييمات شاملة ومستمرة للحالة الفعلية لحقوق الإنسان وأثر ووجود سياسات محلية وأطر تشريعية لحماية حقوق الإنسان في سياق التنمية؛

(ل) ضمان أن تضطلع البلدان الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات بمهام رقابة كافية إزاء عمل هذه الشركات واستثماراتها في ميانمار بما يُمكنها من تقييم حالة حقوق الإنسان وتأثيرها فعلياً، ومن التأثير تأثيراً كافياً لضمان امتثالها للمعايير الدولية؛

(م) التأكد من أن الاستثمارات والمشاريع الخاصة لا تدعم المصالح التجارية العسكرية، والنظر في إعادة فرض عقوبات على الشركة الاقتصادية الميانمارية، والاتحاد الميانماري للشركات الاقتصادية القابضة المحدودة.

٧٥ - توصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة بنغلاديش بما يلي:

(أ) الاعتراف بالروهينغيا بوصفهم لاجئين، وتوفير التعليم لجميع الأطفال اللاجئين، وإتاحة حصول النساء والرجال على فرص عمل مجدية لكسب العيش، والسماح لهم بحرية التنقل؛

(ب) التزام الشفافية فيما يتعلق بخطط إعادة توطين اللاجئين في بھاشان شار، وفي حال الشروع في هذه الخطط، ضمان أن تكون أي إعادة توطين في بھاشان شار رهنًا بوضع إطار مشترك مع وكالات الأمم المتحدة أولاً من أجل حمايتهم وفقاً لموافقتهم المستنيرة والتامة؛

(ج) ضمان مشاركة اللاجئين في الحوار بشأن خطط إعادة توطينهم، وتبادل المعلومات المتعلقة بأي من هذه الخطط معهم بغية تفادي انتشار الخوف والقلق داخل المخيمات، والتأكد من أن أي قرار بإعادتهم إلى ميانمار يمثل للقوانين والمعايير الدولية المتعلقة باللاجئين وبحقوق الإنسان، وعدم تنفيذ هذه الخطط قبل تهيئة بيئة تفضي إلى عودتهم عودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة.

Annex I



Permanent Representative

*Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to
the United Nations Office and other International Organizations
47 avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
Tel. (+41-22) 906 9870, 906 9871 / Fax (+41-22) 732 8919
E-mail: mission@myanmargeneva.org*

No. 599 / 1 - 27 / 91

26 December 2018

Madame Special Rapporteur,

I am writing this letter to you to acknowledge the receipt of your letter dated 21 November 2018 proposing to visit Myanmar once again in connection with your mandate.

Myanmar, as a responsible member of the United Nations, subscribes to the aims and purposes of the organization and has been consistently cooperating with the organization. Accordingly, Myanmar has been extending its cooperation to the United Nations in all fields, including in its work to protect and promote human rights everywhere.

It is in this spirit of cooperation that Myanmar authorities granted you visit the country to carry out your mandate as United Nations Special Rapporteur on Human Rights in Myanmar. However, as your reports have been invariably lack of objectivity and impartiality, your visits are deemed to be counter-productive by the people of Myanmar. A motion to deny you access to the country has been adopted by a unanimous decision in the Hluttaw in July 2017.

Under this circumstance, I regret to inform you that we will not be able to facilitate your proposal to visit Myanmar at this time.

Please accept, Madame Special Rapporteur, the assurances of my highest consideration.

*Wishing you a Happy new Year.
Warmest regards.*

(Kyaw Moe Tun)

Ambassador and Permanent Representative

United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar

Annex II



PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Mandate of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar

REFERENCE:

5 February 2019

Excellency,

Thank you for your letter of 26 December 2018. As you know from my recent statements, constructive engagement with the government of Myanmar is my utmost priority, and I continue to avail my assistance and advice.

In the spirit of cooperation, transparency, and engagement, I reiterate my questions sent on 12 February 2018 and 18 July 2018, and attach a list of further questions to the Government of Myanmar. I would appreciate your early response by 18 February 2019, as answers to these questions will contribute to my upcoming report to the Human Rights Council.

Should you have any questions, please do not hesitate to contact Ms Georgia Drake, Human Rights Officer, through email to gdrake@ohchr.org or by telephone +41 22 928 9780.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

A handwritten signature in black ink, appearing to read "Yanghee Lee".

Yanghee Lee
United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar

His Excellency Kyaw Moe Tun
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
Permanent Representative
Avenue Blanc 47
1202 Geneva

Questions for Government of Myanmar from UN Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in Myanmar

Previous recommendations

1. Please provide information on your plans to implement the recommendations in my report to the General Assembly of October 2018.

Law and judicial reform

2. I understand that a proposal has been submitted to establish a joint parliamentary committee tasked with amending the 2008 Constitution. Please provide details on the committee's planned work, and any information on which parts of the Constitution will be prioritized for amendment.
3. I refer to the non-exhaustive list of laws, which are not compatible with human rights standards and are in need of reform, provided in my report to the Human Rights Council of March 2016. This includes the colonial era Unlawful Associations Act and Official Secrets Act. What progress has been made to amend this legislation? Please give a detailed list of laws from that list that have been amended or reformed.
4. I understand that the National Child Rights Law is still under parliamentary review. Please provide details on how the law will adequately protect children and meet international standards on the right to education; criminalization of grave violations against children during armed conflict; and penalties for children under juvenile justice.
5. Please provide an update on the progress of the Prevention and Protection of Violence against Women Law, and in particular how the law will define sexual violence so as to properly protect women and meet international standards.
6. Please provide details on the progress being made in drafting the National Land Law, and on how the Law will be aligned with the National Land Use Policy.

Administration of justice

7. It is reported that there are 35 political prisoners currently serving sentences. What is obstructing their release? Please provide information on the steps being taken to bring about the release of all political prisoners.
8. Please provide information on the reported conviction of the following people, including the proceedings that were commenced against them, any trial that took place and whether they had legal representation:
 - a) Zau Jat, Nang Pu and Lum Zawng (reportedly convicted for defamation under section 500 of the Penal Code). Please also provide information on Nang Pu's state of health and what assistance she is receiving;
 - b) Wa Lone and Kyaw Soe Oo (reportedly convicted under the Official Secrets Act and appealing their convictions at the Supreme Court); and
 - c) Aung Ko Htwe (a former child soldier, reportedly convicted under sections 505(b) and 228 of the Penal Code).
9. Please provide information, including the status of proceedings and whether the defendants have legal representation, about the following cases that are ongoing:
 - a) Ko Ye Lin Aung, Ko Phone Myint Kyaw, Ko Myo Chit Aung and Ko Nay Win Kyaw (students reportedly charged under section 505(b) of the Penal Code); and
 - b) Swe Win (reportedly charged under section 66(d) of the Telecommunications Act).

10. Please provide information on the status of the U Ko Ni case. I have received information that the lawyer defending the case of the driver has received death threats. What procedures are in place to protect defense lawyers?

Democratic space

10. I have received several reports of peaceful protest applications being denied and peaceful protestors themselves being intimidated, dispersed, beaten and arrested. How do you plan to address this?
11. What steps are being taken to address the spread of hate speech on social media?
12. I understand that the General Administration Department (GAD) has been transferred to the Ministry of the Office of the Union Government from the Ministry of Home Affairs. Are there any plans to strengthen local democracy at the township, ward or village tract level by transferring local election responsibilities from the GAD to an independent body?

Education

13. Please provide information on whether there are plans to formally recognize education received by returnees from refugee camps outside of Myanmar.
14. I have received reports that Muslim students are required to sit exams in a separate room in Rakhine State. Can you please provide details on this?
15. I have received reports that the national elementary school curriculum includes lessons and text books that contain discriminatory and incendiary material. For example, I refer to a poem for 3rd grade students entitled 'Becoming Happier and Cheerful' and a 4th grade lesson on 'Wunthamu Spirit.' Please provide details on this.

Citizenship

16. I have received reports that returnees from the Thai-Myanmar border have difficulties in applying for and obtaining citizenship documents. What steps are being taken to facilitate this process for returnees?
17. Please provide information on whether newly issued NVC cards will no longer show details of religion and ethnicity.
18. In Rakhine State, are those who currently hold NVC cards able to travel freely, or are they required to apply for travel authorization form 4?
19. Outside of Rakhine State, who will be issued with NVC cards?

Business and human rights and natural resources

20. Please provide information about the recent decision by the National Reconciliation and Peace Centre (NRPC) to endorse an agreement that allows the trade of timber from Kayah State.
21. Please provide information about the status of the proposed dams on the Salween River.
22. Please provide information about the status of the proposed Myitsone hydropower project.
23. Please provide information on the measures being taken to safeguard the environment and human rights in relation to construction of the Upper Yeywa and Upper Kengtwan dams.
24. What is the government doing to ensure local and international businesses respect human rights, in particular with respect to infrastructure development?

25. What are the plans to ensure that beneficial ownership of extractive companies is reported on and fully disclosed by 2020 under the EITI?
26. I have received reports of ongoing displacement, sale and use of drugs, child labour, sexual exploitation of women, deaths caused by landslides, environmental destruction, intimidation, violence and corruption related to jade mining activity in Kachin State. What measures are being taken to address this?
27. Please provide details of the safeguards in place to prevent homelessness, landlessness and to protect the livelihoods of people following the amendments made to the 2012 Vacant, Fallow and Virgin Lands Management Law and announcement of the March 2019 land registration deadline made by the Vacant, Fallow and Virgin Lands Management Central Committee. Furthermore, please provide details on how land belonging to internally displaced people or refugees will be protected.

Peace process and conflict

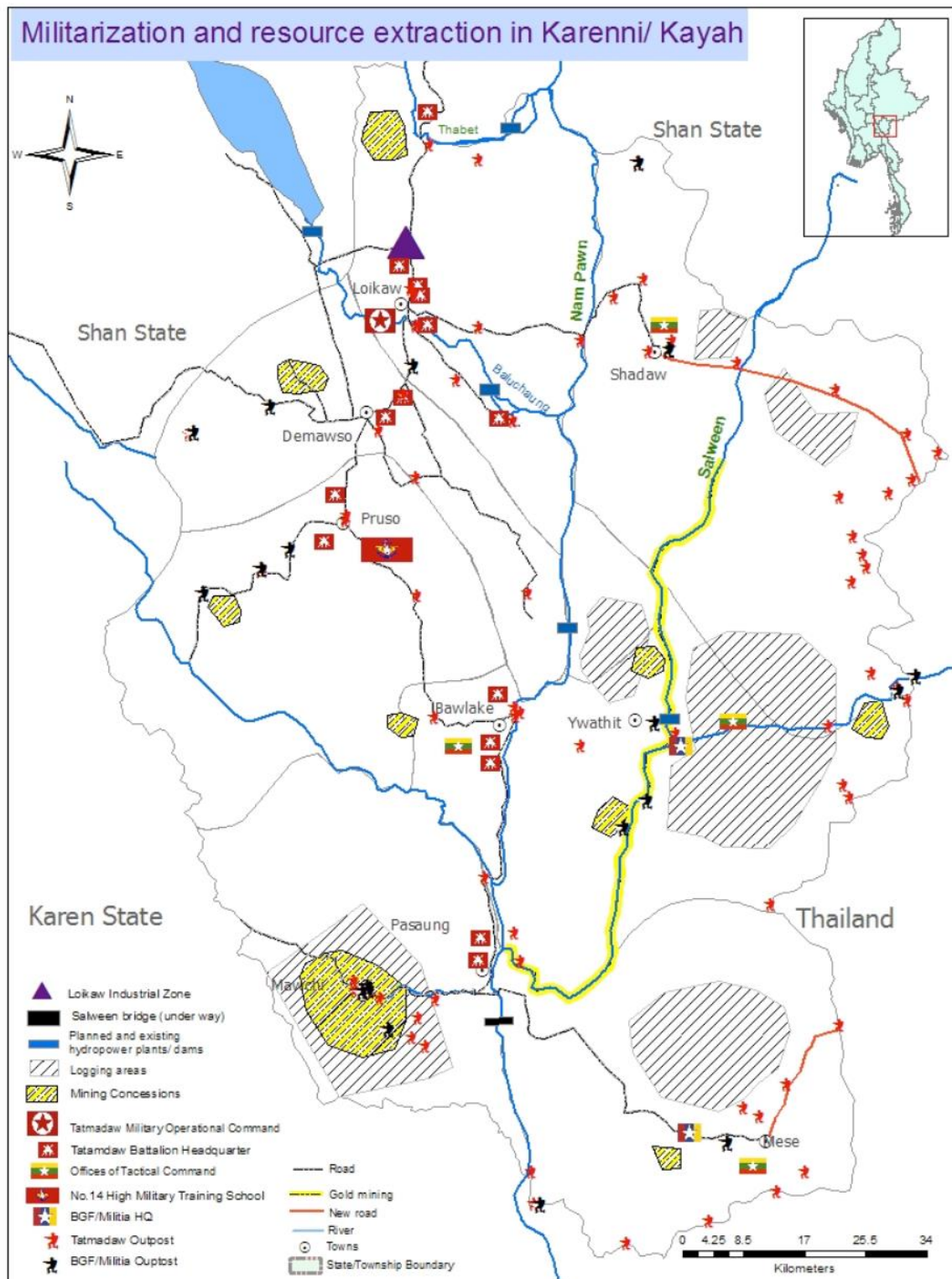
28. Do you propose to take any further international assistance or increase international involvement in the peace process?
29. What steps will be taken in response to the suspended participation in formal peace negotiations of the Karen National Union and Restoration Council of Shan State?
30. How will the unilateral ceasefire in Shan and Kachin States further the peace process? What plans are in place for the end of the announced ceasefire period?
31. Please provide information on the progress of the "National Strategy for the closure of the IDP camps in Myanmar."
32. Do you plan to consult internally displaced persons (IDPs) and Ethnic Armed Organisations (EAOs) on IDP camp closure?
33. Will IDPs be able to return to their place of origin or choosing in line with international standards? How will IDP land be safeguarded from encroachment by infrastructure and other development projects?
34. What steps are being taken to improve conditions in the IDP camps alongside implementing the camp closure strategy?
35. Is the Tatmadaw planting landmines? Please provide details on demining strategies.
36. How will the conflict between the Tatmadaw and Arakan Army and escalating violence in Rakhine State affect the peace process? How do you propose to address this conflict?
37. I have received reports that recent clashes have taken place in Mutraw District, Kayin State between the Tatmadaw and the Karen National Liberation Army. How is this affecting the peace process and how do you plan to address this?
38. I have received reports that military bases are being constructed in Kayah State. How will this affect the peace process?
39. I understand that there is ongoing conflict between EAOs in Shan State. How will this affect the peace process and how will the protection of civilians be ensured?
40. What are the plans for delisting all children from the ranks from the Tatmadaw?

Rakhine State

41. Please provide information on reports that civilians have been used as human shields in Rakhine state during the conflict between the Tatmadaw and the Arakan Army.
42. Please provide information on the number of people who have been displaced by the conflict in Rakhine state. What assistance is being provided to these people?

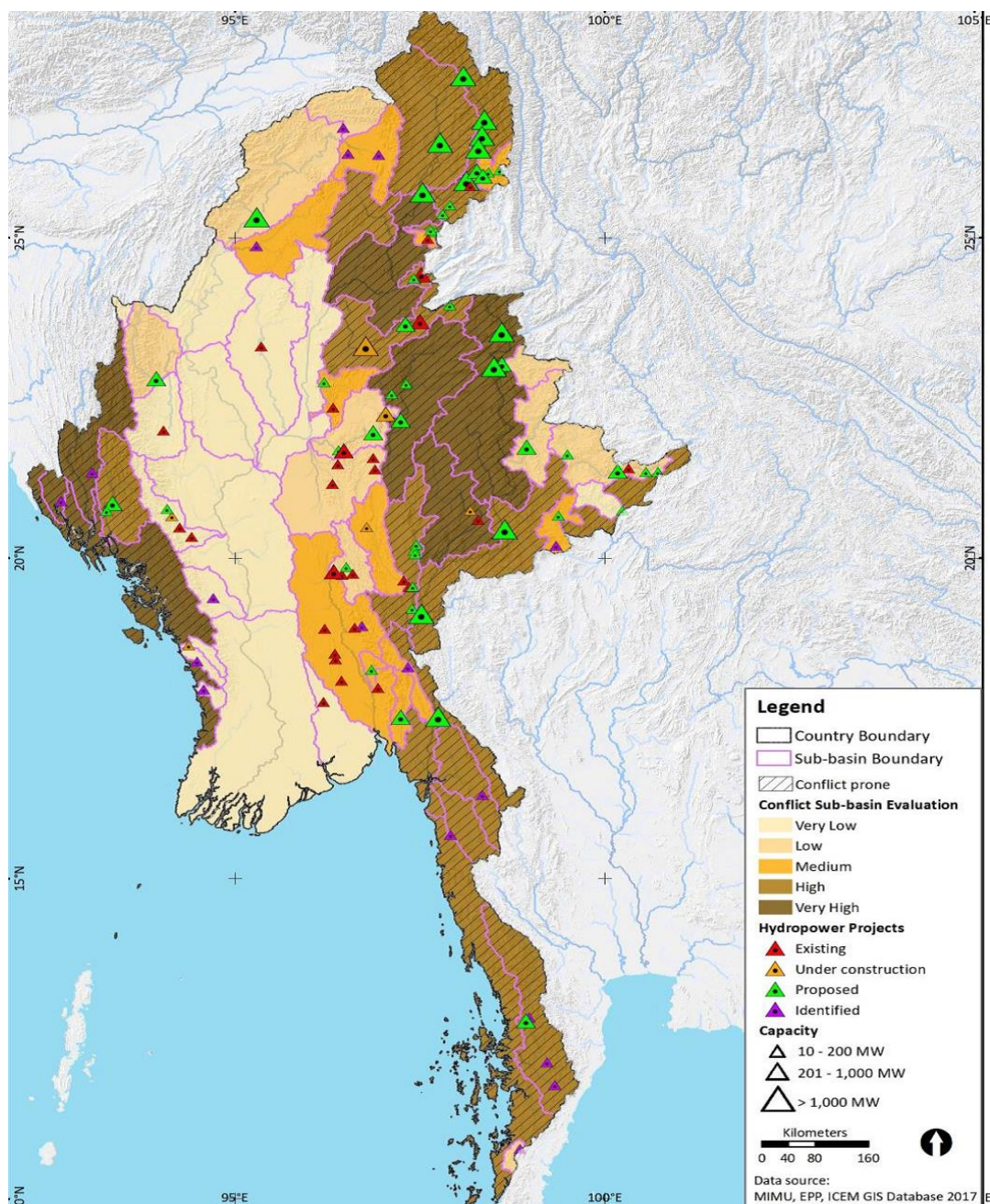
43. Access for humanitarian assistance agencies is severely restricted in Rakhine State. Furthermore, I refer to the Rakhine State government directive instructing UN and international agencies, with the exception of the World Food Program and the International Committee of the Red Cross, to suspend their activities in Ponnagyun, Kyauktaw, Rathedaung, Buthidaung and Maungdaw townships. Please provide information on what is being done to ensure critical access of these agencies to civilians affected by the conflict.
44. I have received reports that Rohingya in Rakhine State continue to face violence, intimidation and harassment. What is being done to address this?
45. Please provide information about any people who have been returned to Myanmar from India. Please provide details on where they are now located and what assistance they are being provided with.
46. Please provide information about the methodology of the Independent Commission of Enquiry, including on the safeguards in place to ensure the protection of victims who submit evidence to it. Please describe how the Commission meets international standards of impartiality and independence, and whether any prosecutions will take place if wrongdoing is found to have occurred.
47. There is construction taking place at the Zero Line between Myanmar and Bangladesh. Please provide information on the purpose of the construction, and details of the measures being taken to ensure that the structure does not pose a risk to the thousands of displaced people sheltering nearby.

Annex III



Credit: Karenni Civil Society Network 2018.

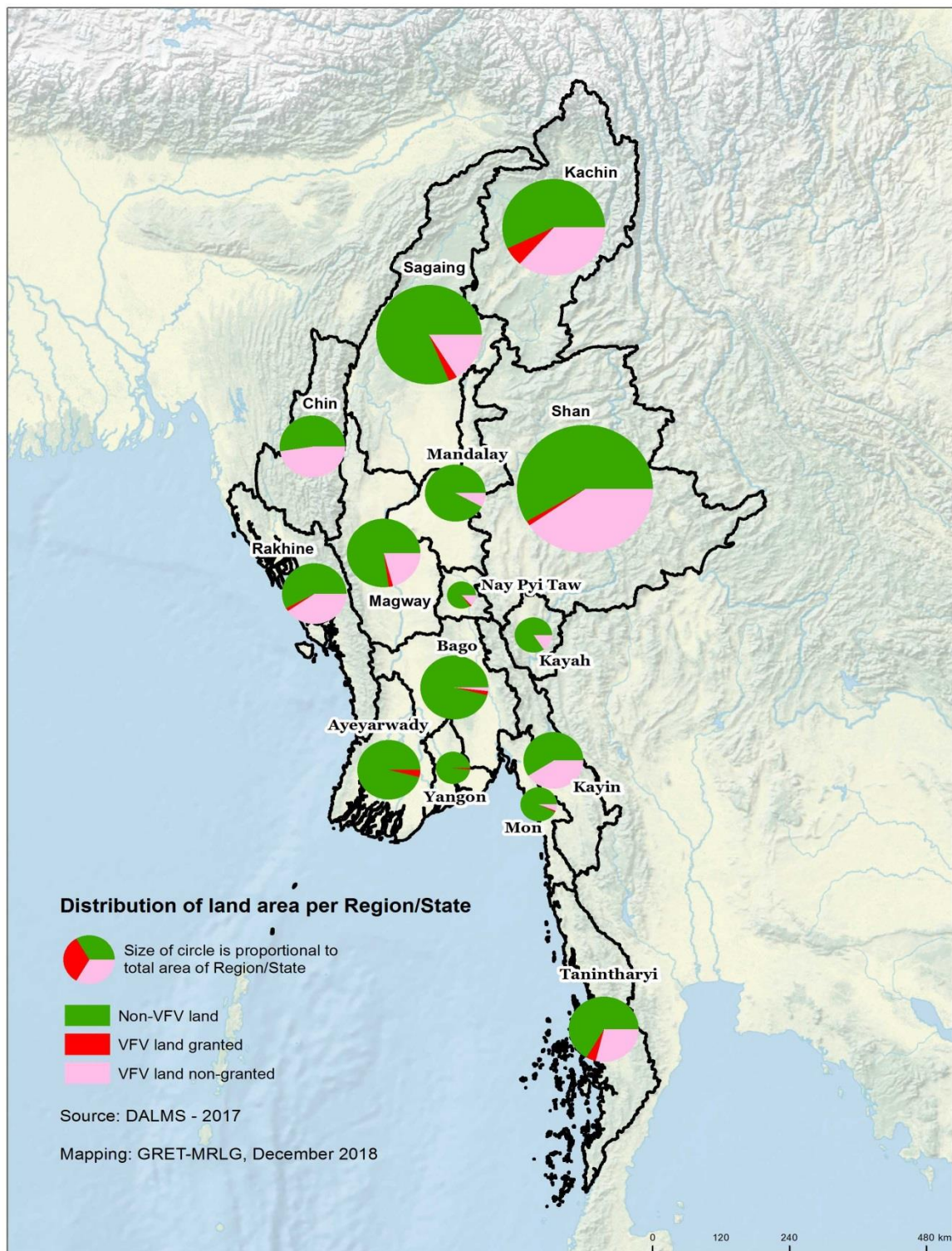
Annex IV



According to this map, Upper Kengtawng and Mytisone are located in areas at very high risk of conflict and Hatgyi in a high risk area. Upper Yeywa appears to be on the border of two sub-basins identified as low and very high risk, respectively. The Special Rapporteur notes that the area surrounding the Upper Yeywa dam construction site has been subject to heavy fighting in recent years, and that it could be at very high risk of conflict.

Credit: International Finance Corporation 2018.

Annex V



Credit: Groupe de Recherches et d'Echanges Technologiques (GRET) / Mekong Region Land Governance (MRLG) 2018.